

قضايا فقهية حديثة: « ٢ »

زهر الروض
في حكم صيام
يوم السبت في غير الفرض

طبعة جديدة، مُنقَّحة ومزيدة

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ

الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مدخل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا هو الجزء الثاني^(١) من سلسلتي العلمية الجديدة: «قضايا فقهية حديثة»، وقد سبقها (برقم: ١): «توفيق الباري في حكم الصلاة بين السواري»، وهي مطبوعة في دار ابن القيم - الدمام، وسيتلوها - إن شاء الله تعالى -:

٣- المقالة الغراء في حكم مصافحة النساء.

٤- إغاثة الملهوف في أحكام الصفوف.

وغيرها...

سائلاً الله - سبحانه - أن يوفقني لما فيه الهدى والخير،
إنه سميع مجيب.

(١) وكنت قد سميتُه قَبْلُ «دفع السُّكْت عَمَّا وَرَدَ في حُكْم صِيَام يَوْم السبت»،
ثم رأيتُ تغييره!

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ -وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ-

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فإنَّ البحثَ العلميَّ والدراسةَ المتأنَّيةَ للمسائلِ الفقهيَّةِ
التفصيليَّةِ المُخْتَلَفِ فيها بين العُلَمَاءِ والأُئِمَّةِ: هو المنهجُ
الوحيدُ الذي ينبغي أن يكون سائداً وشائعاً بين طَلَبَةِ العلمِ
وأَهْلِهِ؛ بشرطِ أن يكونَ الرائدُ في البحثِ هو طلبُ الحقِّ،
لا تأييدَ وجهةِ نظرٍ أَلْفَنَاهَا أو عَشَنَاهَا!

ومن المسائل التي كثر الكلام فيها - أخيراً - مسألة صيام
يوم السبت في غير الفريضة ! وما هو حكمه : هل هو منهي
عنه لذاته ؟ أم لتخصيصه وإفراجه ؟

فاختلفت - لذلك - الآراء ، وتباينت الأقوال .

وإن مما لا ينقضي منه العجب ما سمعته من بعض
الشايع من مُصدري الفتيا - ؛ إذ يدعي الإجماع على جواز
صيام يوم السبت (!) ، وأن الحديث الوارد في النهي عنه
مكذوب (!) ، وأن القول بالنهْي قولٌ مُخترعٌ مُحدث (!) ،
وأن القائلين به جهلةٌ جهلاً مركباً !!

فعجبت لهذا أشد العجب ، وتذكرت ما قيل قديماً :

فَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا

وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

وفي رواية (!) :

.... من الحقد القديم .

وليس يخفى على مَنْ اطلع على مؤلفات أهل العلم
وكُتِبهم أن المسألة التي نحن بصدد بحثها والكلام فيها

مسألة خلافية^(١)؛ الخلاف فيها عريض، فلا يصح بحال ادعاء أن القائل بأحد الأقوال: مخالف لـ «الجماعة»! أو: مناقض لـ «الإجماع»!! ونحو ذلك من عبارات صادرة عن التسرع وقلة البحث.

وأكتفي - لإثبات الخلاف في المسألة - بإيراد نقول ثلاثة:
الأول: قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٠/٢) - بعد روايته الحديث - : «فذهب قوم إلى هذا الحديث، فكَرِهوا صَوْمَ يوم السبت تطوعاً».

النقل الثاني: قال ابن رشد في «بداية المجتهد» (٢١٦-٢١٧/٥):

«وأما الأيام المنهي عنها: فمنها - أيضاً - مُتَّقٍ عليها، ومنها مُخْتَلَفٌ فيها، أما المُتَّقٍ عليها: فيومُ الفطر ويومُ

(١) فقول صاحب رسالة «القول الثبت» (ص ١٢) - الآتي الإشارة إليها - : «... ولا نعلم بين الأمة خلافاً سابقاً من قبل»! قولٌ ينقضه الدليل، ويردّه كلامُ العلماء - الآتي ذكره - .

وآخرُ مَنْ وقفتُ عليه من «العلماء السابقين» يتبنّى هذا القول العلامةُ صديق حسن خان في كتابه «الروضة الندية» (٢٣٦/١).

وانظر «المجموع» (٤٣٩/٦) للإمام النووي، فقد ذكر فيه أسماء عددٍ ممن أخذ بهذا القول - أيضاً - .

الأضحى؛ لثبوت النهي عن صيامهما، وأما المختلف فيها:
فأيام التشريق، ويوم الشك، ويوم الجمعة، ويوم السبت،
والنصف الآخر من شعبان، وصيام الدهر....».

ثم قال: (٢٣٢/٥):

«وأما يوم السبت: فالسبب في اختلافهم فيه: اختلافهم
في تصحيح ما روي أنه -عليه الصلاة والسلام-، قال: «لا
تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم...».

النقل الثالث: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء
الصراط المستقيم» (٥٧٠/٢) عندما ورد ذكر مسألة صيام
يوم السبت والحديث الوارد فيها، فقال:
«وقد اختلف الأصحاب وسائر العلماء فيه».

قلت:

فهذه نقول «علمية» ثلاثة^(١)، قاضية على من تجرأ على
العلم، وتكلم بجهل، وأنكر دون تثبت.
فليتق الله -أناس يتكلمون خبط عشواء، ويصيحون في

(١) وهناك نقول أخرى، بعضها سبق، وبعضها الآخر سترد الإشارة إليه أثناء
البحث -إن شاء الله تعالى-.

الصباح والمساء، بصياح كصياح الغوغاء! مع أنَّ هذه
المسألة - كما قلت - فقهيَّةٌ تفصيليَّةٌ، لا ينبغي أن تُثار عليها
هذه الزَّوْبَعَةُ - سلباً أو إيجاباً -، حتى يصل الأمر (بالبعض)
إلى الطَّعن والتَّشهير... والكذب... عياداً - بالله
تعالى -.

لهذا كُلُّهُ:

رأيتُ لزماً عَلَيَّ أن أبحثَ في هذه المسألة؛ بحثاً علمياً
مستفيضاً؛ أقيمهُ على ساق الأدلَّة والبراهين، لا على القال
والقال، والظنَّ والتَّخمين.

ولقد جعلتُ قِسْماً كبيراً من هذا «الجزء» في تخريج
حديثِ النهي عن صيام يوم السبت، فهو عُمْدَةُ المسألة
وأصلُ الخلافِ في البحثِ، ويتوقف على ثبوته أو
عدمه^(١): الحكمُ في المسألة سلباً أو إيجاباً.

ومن خلالِ بحثي رأيتُ أنَّ للحافظ ابن حَجَر كتاباً في
حكم صيام السبت سمَّاه «القول الثَّبت في الصوم يوم
السبت»، كما في كتابه «فتح الباري» (١٠/٣٦٣).

(١) كما تقدَّمت الإشارة إليه من كلام ابن رشد (ص ١٠).

فَتَطَلَّبْتُ هذا الكتابَ للإفادة منه والنَّظَرُ فيه، فلم أجده بعد بَحْث في فهارس المخطوطات، وفَتَشٍ في بطون المؤلفات؛ لكنني وقفتُ على ما قاله الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته...» (١/٤٤٣)؛ حيث قال عن هذا الكتاب:

«لم نعرف عنه سوى اسمه الذي وَرَدَ في «الجواهر والدرر» (ق ١٥٢/ب) و«نظم العقيان» (٤٧) و«فهرس الفهارس» (١/٢٤٧)....».

فَلَمَّا كان الأمرُ كذلك: جَهِدْتُ في تصنيفِ هذا «الجزء» وتخرِيج أحاديثه، وترتيبه ترتيباً علمياً، وذلك على ثلاثة فصولٍ بعد المقدمة، ثم - أخيراً - خاتمة:

الفصل الأول: تفصيلُ طُرُقِ الحديث، وإثباتُ صحَّته.

الفصل الثاني: سرُّد الأحاديث المظنون فيها التعارض.

الفصل الثالث: الردُّ على أدلة المخالف، وترجيح القول المختار، ثم خاتمة «الجزء»^(١).

(١) ولقد وقفتُ - بعد فراغي من كتابه رسالتي هذه - على عدَّة كتبوا في هذه المسألة رسائل أو مقالات، أذكرها:

الأولى: رسالة سوَّدها (خَسَّاف) مُتَهَوِّزٌ من أبناء بلدنا، شَنَعَ فيها بالسباب =

والشائم والقدح والطعن! وهذا المدعي بساطه عندنا مطوي، فهو معروف بركة الدين، وغلبة الهوى، وضحالة العلم.

أما عن رسالته: فبئر النصوص وتحريفها - عنده - عادة مستحبة - بل واجبة (١) - لا يستطيع عنها فكاكاً، أعاذنا الله وإياكم من شروره! وإذا الأمر كذلك فلن أشير لرسالته، ولن أتعبها!!

ولقد لخص بعض مقلديه رسالته البتراء - هذه - ونشرها في إحدى صحفنا المحلية!

ثم كشفت شيئاً من حال ذلك (الخساف) في رسالتي «الأنوار الكاشفة»، وهي مطبوعة.

الرسالة الثانية: وهي خير من سابقتها، وإن اشتركت معها في بعض الأمور! اسمها: «القول الثبت (١) في حكم صوم يوم السبت» كتبها يحيى إسماعيل عيد، لكنه خلط فيها خلطاً كبيراً بين أهل الظاهر وأهل الحديث، واضطرب في نقل الأقوال، وادعى فيها دعاوى غير علمية ولا سديدة، لن أتعبها بالتفصيل، مكتفياً بالتنبيه على المهم منها.

الرسالة الثالثة: «حكم صيام يوم السبت في النافلة» كتبها الأستاذ محمد إبراهيم شقرة، - سنده الله - ، وهي رسالة موجزة قرئت على الأفهام خلاصة الخلاف والترجيح في هذه المسألة.

ثم رأيت في «مجلة الشريعة» الأردنية الصادرة في شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٩ هـ: استفتاء وجهته المجلة لشيخ الأزهر حول حكم الصوم يوم السبت، فكان الجواب بلا جواب!!

الرسالة الرابعة: بعنوان: «التحقيق الثبت لما ورد في صيام يوم السبت» بقلم: عبد الله بن عبد الرحمن رمزي، وهي في نحو ثلاثين صفحة،

فَاللّٰهُ اَسْأَلُ اَنْ يُّوفِّقَنِيْ لِمَا فِيْهِ نَصْرَةُ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَاَنْ
يُحْشِرَنِيْ فِيْ زُمْرَةِ الطَّاهِرِيْنَ الطَّيِّبِيْنَ، وَاَنْ يُّشْرَحَ صَدْرِيْ
لِلْحَقِّ وَالْيَقِيْنِ.

اللّٰهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيْلَ وَمِكائِيْلَ وَاِسْرَافِيْلَ اهْدِنِيْ لِمَا اخْتَلَفَ
فِيْهِ مِنَ الْحَقِّ بِاِذْنِكَ، اِنَّكَ سَمِيْعٌ مُّجِيْبٌ.

وَكَبَّه

أَبُو الْحَارِثِ الْبَحْلِيُّ الْأَثَرِيُّ

الْاَثْنِيْنَ ٤ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٠٨ هـ

١٩٨٨/٧/١٨ م

... ثُمَّ أَعَدْتُ النَّظْرَ فِيْهِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ فِيْ مَجَالِسَ كَثِيْرَةٍ بِأَوْقَاتٍ
مُّتَعَدَّةٍ مُّخْتَلِفَةٍ.

= وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَيْهَا أَثْنَاءَ تَجَارِبِ طِبَاعَةِ كِتَابِيْ هَذَا، فَطَالَعْتُهَا، فَلَمْ أَرْ فِيْهَا
جَدِيْدًا، وَسَائِرَ مَا ذُكِرَ فِيْهَا كُنْتُ قَدْ أَوْرَدْتُهُ هُنَا - وَلِلّٰهِ الْحَمْدُ - مَعَ الْجَوَابِ
عَلَيْهِ.

ثُمَّ وَقَفْتُ فِيْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ - الْجَدِيْدَةِ - عَلَى (الرِّسَالَةِ الْخَامِسَةِ)،
وَهِيَ بِعَنْوَانِ: «الْقَوْلُ الثَّابِتُ...» - أَيْضًا -؛ لِلْأَخِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْحُمُودِ
الْتَّجْدِيِّ - نَفَعَ اللّٰهُ بِهِ -، وَهِيَ - بِالْجُمْلَةِ - كَسَابِقَاتُهَا، مَعَ رَفِيقِ عِبَارَةٍ، وَحُسْنِ
اسْتِدْلَالٍ.

الفصل الأول
تفصيل طرق الحديث
وإثبات صحته

وَرَدَ الْحَدِيثُ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ أَهْلُ
بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَهُمْ:

١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُشَيْرٍ.

٢- وَأَخْتُهُ: الصَّمَاءُ بِنْتُ بُشَيْرٍ^(١).

٣- وَأَبُوهُمَا: بُشَيْرُ بْنُ أَبِي بُشَيْرٍ الْمَازَنِيُّ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِيعَابِ»
(١٢/٢٢٨-٢٢٩) - بِسَنَدِهِ إِلَى دُحَيْمٍ - قَوْلَهُ:

«أَهْلُ بَيْتِ أَرْبَعَةٍ صَحَبُوا النَّبِيَّ ﷺ: بُشَيْرٌ، وَابْنَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ
وَعَطِيَّةٌ، وَأَخْتُهُمَا: الصَّمَاءُ»^(٢).

وَالصَّحَابِيُّ الرَّابِعُ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ هُوَ:
أَبُو أُمَامَةَ، وَاسْمُهُ صُدَيْيُّ بْنُ عَجْلَانَ.

وَهَاكَ تَفْصِيلُ رَوَايَاتِهِمْ وَطَرَفُهَا وَتَخْرِيجُهَا:

(١) وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الطَّرُقِ: «عَنِ الصَّمَاءِ عَنْ عَائِشَةَ! وَسَيَأْتِي تَحْقِيقَهُ،
وَيَبَيِّنُ وَهَائِهِ - فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -».

(٢) انْظُرْ «الرَّبَاعِيَّ فِي الْحَدِيثِ» (ص ٢٦) لِعَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الْأَزْدِيِّ
- بِتَحْقِيقِي - طَبَعَ دَارُ عَمَّارٍ.

أولاً: عبد الله بن بشر:

وله عنه طرق:

الأول:

رواه ابن ماجه (١٧٢٦)، وعبد بن حميد في «مسنده»
(رقم: ٥٠٧- المتخب)، والنسائي في «الكبرى»
(١٤٣/٢)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (رقم:
٣٩٨- طبعة المنار)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٨/٥)
كلهم من طريق عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن
خالد، عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، فإن لم
يجد أحدكم إلا عودَ عنبٍ أو لحاءَ شجرة، فليمضه».

ورواه تمام الرازي في «فوائده» (رقم: ٦٥٤) من طريق
عُتبة بن السَّكن، عن ثور... به.

قلت: وعيسى بن يونس: هو ابنُ أبي إسحاق السَّيِّعي:
ثقةٌ مأمونٌ.

وعُتبة بن السَّكن، قال فيه الدارقطني: متروك.

وقال البيهقي: وإياه، منسوبٌ إلى الوضع.

ترجمته في «اللسان» (١٢٨/٤).

وبقية رجال الإسناد ثقات، فالسند صحيح، ولا يضره وجود عتبه، فهو متابع! فالعمدة على غيره!

الثاني:

رواه أحمد^(١) (١٨٩/٤)، والضياء في «المختارة» (١٠٤/٩)، والخطيب في «تاريخه» (٢٤/٦) من طريق إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن يحيى بن حسان، قال: سمعتُ عبد الله بن بسر المازني يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ... فذكره.

ورجاله كلهم ثقات، لكن الوليد بن مسلم يُدلس التسوية، ولم يُصرَّح بالتحديث عن شيخه، وصرَّح عن شيخ شيخه^(٢).

(١) وكلام (المعلق) على «المسند» (١٧٦٨٦-طبعة مؤسسة الرسالة)- على الحديث- ليس بدقيق، بل فيه تكلف وتشقيق!!

(٢) وأهل العلم يشترطون لمدلس التسوية أن يُصرَّح بالتحديث في جميع طبقات السند، ابتداءً من شيخه إلى الصحابي، وغير ذلك لا يُقبل، كما هو مقرر في موضعه من كتب المصطلح.

وعزاه شيخنا الألباني - رحمه الله - في «الإرواء»
(١٢٢/٤) للضيء المقدسي في «الأحاديث المختارة»
(١/١٤١) وقال: «وهذا سند صحيح».

فلعل الوليد صرح بالتحديث عنده، والله أعلم.

ثم وقفت عليه في «المختارة» (٩/١٠٤/٩٢)؛
قال: -بعد أن ساقه من الطريق الأول عن الطالقاني، عن
الوليد... به: «وأخبرنا محمد، أن فاطمة أخبرتهم: أبنا
محمد: أبنا سليمان بن أحمد: ثنا الحسين بن إسحاق
التستري: ثنا محمد بن الصباح الجرجرائي: ثنا الوليد بن
مسلم: ثنا يحيى بن حسان... به، فذكره.

فالحمد لله على توفيقه.

الثالث:

رواه أحمد (١٨٩/٤)، والنسائي في «الكبرى»
(٢/١٤٣/٢٧٥٩)، وابن حبان في «صحيحه»
(٥/٢٥٠-«إحسان») والدؤلابي في «الكنى» (١١٨/٢)
والطبراني، -ومن طريقه الضياء في «المختارة»
(٩/٥٨-٥٩-)، والميزي في «تهذيب الكمال»

(٦/٤٣-بشار)-، وابن عساكر في «تاريخه»
 (٩/٨-مصورتي)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه»
 (رقم: ٦١١)- مختصراً- وابن قانع في «معجم الصحابة»
 (٨١/٢)، كلهم من طريقين عن حسان بن نوح، قال:
 سمعت عبد الله بن بسر يقول: ترون يدي هذه؟ بايعت بها
 رسول الله ﷺ، وسمعتُه يقول... فذكره.

وسنده حسن - إن شاء الله -:

فحسان: روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه العجلي
 وابن حبان وابن حجر، وقال الذهبي: صدوق!

والحديث من طريق عبد الله: صححه الحاكم، وقال:
 على شرط البخاري^(١)، وصححه ابن السكك^(٢).

ثانياً: الصماء بنت بسر:

وقد اختلف في الصماء - هذه -:

فقال ابن حجر في «التهذيب» (٤٣١/١٢): «وهي أخت

(١) ونقل عنه ابن الملقن في «تحفة المحتاج» (١١٤/١) قوله: «على شرط
 الشيخين»! وليس بصواب.

(٢) كما في «التلخيص الحبير» (٢١٦/٢) لابن حجر.

عبد الله بن بُسر، وقيل: عَمَّتُهُ، وقيل: خالته.

وقال في «الإصابة» (١٢/١٦٠): «أخرج حديثها النسائي» وأمعن في بيان اختلاف الرواة في مسنده^(١)، وفي جميعها تسميتها الصَّماء، وفي بعض طرقه: عن عمته، وفي بعضها: عن خالته، [وفي بعضها]: لم يُسمَّها...».

قلت: فصُحِبَّتْها ثابتة، لكن: ما هو مدى قرابتها لعبد الله ابن بُسر؟ هنا مَكْمَنُ الاختلاف!

وهو اختلافٌ لا يضرُّ -كما هو ظاهرٌ-.

وقد وردت المروياتُ بذلك كله، وهاك بيانها، وتحقيقها:
أولاً:

عن عبد الله بن بُسر، عن أُخْتِهِ الصَّماءِ:

علَّقه الدارقطني جازماً به في «المؤتلف والمختلف» (٢٤٧/١).

وورد موصولاً من طريق ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عنه:

(١) كذا، والصواب: مسنده!

ورواه عنه جماعة:

١- رواه أبو داود (٢٤٢١)، وابن ماجه (١٧٢٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١٥٥/٦) من طريق سفيان بن حبيب، والوليد بن مسلم، عنه.

٢- رواه الترمذي (٧٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٤٣/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٨٠٦)، والطبراني (٣٣٠/٢٤) من طريق سفيان بن حبيب، عنه.

٣- رواه أحمد (٣٦٨/٦)، والدارمي (١٩/٢)، وابن خزيمة (٢١٦٤)، والطحاوي (٨٠/٢)، والبيهقي (٣٠٢/٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٢٥/٢٤) من طريق أبي عاصم، عنه.

٤- رواه الحاكم (٤٣٥/١)، والطبراني (٣٢٧/٢٤)، وعنه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٧٧٢٧) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٤١١) من طريق الوليد، عنه.

٥- رواه النسائي في «الكبرى» (١٤٣/٢) والطبراني في «الكبير» (٣٣٠/٢٤) من طريق أصبغ بن زيد، عنه.

٦- ورواه تمام في «فوائده» (٦٥٢) من طريق الأوزاعي،
عنه.

٧- ورواه النسائي في «الكبرى» (١٤٤/٢) من طريق
عبد الملك بن الصباح، عنه.

٨- ورواه الطبراني في «الكبير» (٣٣٠/٢٤) من طريق
قُرّة بن عبد الرحمن، عنه.

٩- ورواه الطبراني في «الكبير» (٣٣٠/٢٤) من طريق
الفضل بن موسى، عنه.

١٠- [ورواه الضياء المقدسي في «المتقى من مسموعاته
بمرو» (ق ١/٣٤)]^(١) من طريق يحيى بن نصر، عنه.

قلت: وسنده صحيح على شرط البخاري.

فهؤلاء عشرة^(٢) من الرواة - وجلهم ثقات - قد رَوَوْه
عن ثور... به، مُبْتَنِينَ أَنَّ الصَّمَاءَ: هي أُخْتُ عبد الله بن
بُشَيْر.

(١) كما في «الإرواء» (١١٨/٤) لشيخنا - رحمه الله -.

(٢) وستأتي رواية لبقية عن ثور، لكنها منكورة.

وكذا لأبي بكر المقرئ؛ لكنها شاذة.

ولعلّ هذا ما جعل العلماء يُقدّمون أنها أختُه على غير ذلك ممّا وردت به الروايات - وسيأتي -!

ولثور فيه متابع:

أخرجه أحمد (٣٦٨/٦)، ومن طريقه أبو نُعيم في «معركة الصحابة» (٧٧٢٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٩١) من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن محمد بن الوليد الزُّبيدي، عن لقمان بن عامر، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بُسر، عن أخته الصماء...

فذكره.

وسنده حسن؛ من أجل لقمان، ورواية إسماعيل عن الشاميين صحيحة، ولكن:

رواه التَّسائي في «الكبرى» (١٤٤/٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٨٩/٣) والمِزِّي في «تهذيب الكمال» (ق ٦٤١) من طريق بقيّة بن الوليد، عن الزُّبيدي، عن لقمان بن عامر، عن عامر بن جَشِيب^(١)، عن خالد، عن عبد الله بن بُسر... مرفوعاً.

(١) قِيلَه ابنُ حجر في «التقريب» (٣٠٨٧) بالحروف.

أي: بزيادة عامر بن جُشيب- وهو ثقة- بين لقمان
وخالد، ويحذف الصماء أخت عبد الله!

وليس هذا مُعللاً للحديث، فلقمان بن عامر يروي عن
أبي الدرداء وأبي هريرة وأبي أمامة وغيرهم، فروايته عن
خالد أولى، وروايته عن عامر ثابتة- أيضاً-.

ومثل هذا في المرويات كثير، على أن بقية مدلس، وقد
عننته، فالعمدة على الإسناد الأول.

ثم رأيت لثور فيه متابعاً آخر، لكن بزيادة «عائشة»^(١)
بعدها:

فروى النسائي في «الكبرى» (١٤٥/٢) عن محمد بن
وهب، عن محمد بن سلمة^(٢)، عن أبي عبد الرحيم^(٣)،
عن العلاء، عن داود بن عبيد الله، عن خالد بن معدان،
عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء، عن عائشة... به.

(١) قال شيخنا - رحمه الله - في «الإرواء» (١٢٠/٤): «لم أقف على إسناده»!

(٢) وتصحف في «التهذيب» (٥٠٦/٩) إلى: «مسلمة»!

(٣) واسمه: خالد بن أبي يزيد بن سَمال - باللام - وقد وقع في «تهذيب
الكمال» (٢١٧/٨ - تحقيق بشار عواد): «سماك» - بالكاف -! وانظر:
«الإكمال» (٣٥٣/٤) لابن ماكولا.

قال المزني:

«كذا وقع، قال: «عن أخته الصماء، عن عائشة»، وقد رواه جماعة عن عبد الله بن بسر، عن النبي ﷺ، ورواه آخرون عنه، عن عمته، وقيل: عن خالته الصماء، عن النبي، وقيل: عنه، عن أبيه، عن النبي ﷺ».

قلت: وسيأتي تخريج هذه الوجوه كلها - إن شاء الله -.

وإسناد هذه الرواية التي أوردتها - بإثبات عائشة - ضعيف؛ لجهالة داود بن عبيد الله، فلم يرو عنه إلا العللاء، ولم يُعرف بجرح أو تعديل، ترجمه المزني في «تهذيب الكمال» (٤١٦/٨)، وصرح ابن حجر في «التقريب» (رقم: ١٧٩٩) بجهالته، وكذا الذهبي في «الميزان» (١٠٧/٣)، فمخالفة مثله لا تقبل!!

ثانياً:

عن عبد الله بن بسر، عن أمه:

رواه تمام الحافظ في «فوائده» (رقم: ٦٥٣) قال: أخبرنا أحمد بن سليمان بن أيوب بن حذلم: حدثنا يزيد بن محمد ابن عبد الصمد: حدثنا أبو بكر عبد الله بن يزيد المقرئ،

قال: سمعتُ ثورَ بنَ زيد، قال: حدثني خالد بن معدان... به.

ورواه ابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٤١٣) عن إسماعيل بن عبد الله، عن عبد الله بن يزيد... به.

وقال شيخنا العلامة الألباني في «الإرواء» (١١٩/٤):

«تفرّد به عبد الله بن يزيد المقرئ، وهو ثقة، ولكن أشكل عليّ أنّي وجدته بخطي^(١) مكنياً بـ «أبي بكر»، وهو إنما يكنى بـ «أبي عبد الرحمن»، وهو من شيوخ أحمد!»

وتابعه أخونا جاسم الفهيد في «الروض البسام» (١٩٨/٢)!

قلت: بل هو غَيْرُهُ، وأبو بكرٍ هذا؛ ترجمه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٢/٥)، وأشار إلى روايته عن ثور بن يزيد.

ثم روى عن دُحَيْم أنه أثنى عليه، ووصفه بالستر

(١) وهو كذا في مصوّرتي من مخطوطة «الفوائد» - الظاهرية -، وفي النسخة التي حققها الأخ الفاضل الدكتور عبد الغني التميمي، وكذا في «الروض البسام»، وهي في كلّ ذلك على الصواب - كما سيأتي بيانه -.

والصدق، وروى عن أبيه قوله فيه: شيخ!

قلت: وباقي رجاله ثقات، فالإسناد حسن، لكن تفرد المقرئ - بذكر الصماء أمّا لعبد الله، مخالفاً ثقات الرواة المتقدم ذكرهم -: يحكم بشذوذ روايته!

ثالثاً:

عبد الله بن بشر عن عمته:

رواه ابن خزيمة (٢١٦٤)، والبيهقي (٣٠٢/٤)،
والنسائي في «الكبرى» (١٤٣/٢)، كما في «التحفة»
(٣٤٥/١١) - والطبراني في «الكبير» (٣٢٤/٢٤-٣٢٥)،
وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٧٧٢٥) و(٧٧٢٦)، وابن
مندة - كما في «الإصابة»^(١) (١٣٠/٨)، وابن أبي عاصم في
«الآحاد والمثاني» (٣٤١٢) من طريقين عن معاوية بن
صالح، عن ابن عبد الله بن بشر، عن أبيه، عن عمته
الصماء أخت بشر...

فذكره.

(١) وتحرف فيه (ابن) إلى (أبي)!

وقال ابنُ خُزَيْمة:

«خالف معاويةَ بنَ صالح: ثورُ بنُ يزيدَ في هذا الإسناد، فقال ثورٌ: عن أُختِهِ، يُريدُ أُختَ عبدِ الله بنِ بُسرٍ، [و] قال معاويةُ: عن عَمَّتِهِ الصماءِ أُختِ بُسرٍ، عَمَّةُ أبيه عبد الله بنِ بُسرٍ، لا أُختَ أبيه عبد الله بنِ بُسرٍ».

قلتُ:

وقد تابعَ ثوراً: لقمانُ بنُ عامرٍ -كما تقدّم-.

وقال شيخنا الألباني -رحمه الله- في «الإرواء» (١٢١/٤): «وقد تبادر إلى ذهني أن قول عبد الله بنِ بُسرٍ: «عن عَمَّتِهِ» يعني: عَمَّتَهُ هو، وليس عَمَّةُ أبيه، وإن كان يحتمل العكس، فإن كان كما تبادر إليّ فهو شاهدٌ لا بأس به، وإن كان الآخر لم يضرَّ -لضعفه-»^(١).

(١) والكلام -والله أعلم- غير مستقيم، إلا إذا جوّزنا سقوط كلمة (ابن) من قوله: «وقد تبادر إلى ذهني أن قول [ابن] عبد الله بنِ بُسرٍ: عن عَمَّتِهِ...» إلخ، فهذا يستقيم الكلام.

(تنبيه): مطبوعة «الإرواء» هي أكثرُ كتابٍ لشيخنا -رحمة الله عليه- فيما أعلم -وقع فيه سقط، وأخطاء مطبعية، و... و... وما هذا إلا لأنه طبع دون أن يصحّحه هو بنفسه -رحمه الله-.

قلتُ: بل هي - في هذا الإسناد - عمّة عبد الله وأخت
بُسْر، كما ورد التصريح به في طريق الطبراني والنسائي
وغيرهما.

وقد قال شيخنا قبل ذلك: «ولكنني لم أعرف ابن عبد الله
ابن يُسر هذا»، وعلق عليه في الهامش بقوله: «ثم رأيت عند
ابن خزيمة من هذا الوجه دون لفظة (ابن)، فلعله
الصواب».

قلتُ: بل الصواب إثباته كما هو مثبت في مصادر
التخريج المذكورة، وما في «صحيح ابن خزيمة» فهو سقط
إما من الطابع أو الناسخ.

أما ابن عبد الله بن بُسر هذا، فقد أورده المزي في
«تهذيب الكمال» (٣/ق ١٦٦٣) في باب «مَن نُسبَ إلى
أبيه» دون أيّ كلام! ومثله فعل ابن حجر في «تهذيب
التهذيب» (١٢/٣٠٢) وزاد: «فيه اضطراب شديد»!

ولكنّه صرح في «التقريب» (رقم: ٨٤٧٥) بدرجة،
وذلك قوله: «لا يُعرف، ولم يُسمَّ»! فالإسناد ضعيف.

وروى النسائي (١٤٤/٢) عن سعيد بن عمرو
الحمصي، عن بقية، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن
عبد الله بن بسر، عن عمته الصماء... به.
وهذا مُتَكَرِّرٌ.

بقية أم يُوسُفَ بن الحارث، وهو مدلس. وقد خالف
الرواة الثقات الذين رَوَوْه عن ثور وغيره بذكر الصماء أختاً
لعبد الله.

أما هو؛ فقد ذكرها عمّة له!
فلا يُعَدُّ هذا شاهداً لِمَا قبله بذكر «العمّة».
رابعاً:

عبد الله بن بسر عن خالته الصماء:

رواه النسائي في «الكبرى» (١٤٤/٢) والطبراني في
«الكبير» (٣٣٠/٢٤)، وأبو نُعَيْم في «المعرفة»^(١)
(٣٣٨١/٦)، وابن منده - كما في «الإصابة» (١٣٠/٨) -
من طرق عن محمد بن حرب، عن الزُّيَيْدِي، عن (فُضَيْل)^(٢)
ابن فضالة، عن عبد الله بن بسر، عن خالته... فذكره.

(١) يُنْظَرُ سَنَدُهُ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ

(٢) وَنَصَحْتُ فِي «التَّحْفَةِ» إِلَى: «مُفْضِل» وَفِي «الإصابة» إِلَى: «فُضَيْل»

قلتُ: وإسناده حسنٌ، لكنّه شاذٌّ بذكر الصمّاءِ خالةً لعبد الله، لتضافرِ ثقات الرواة على أنها أُخته.

وسياتي الكلامُ على فضيل قريباً - إن شاء الله -.

الثالث: بُسر بن أبي بُسر المازنيّ:

رواه النسائي في «الكبرى»^(١) - كما في «تحفة الأشراف» (٩٦/٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (رقم: ١١٩٩) من طريق عمران بن بكار، عن أبي تقيّ - وهو عبد الحميد بن إبراهيم -، عن عبد الله بن سالم، عن الزُّبيدي، عن الفضيل بن فضالة، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بُسر، عن أبيه . . . به.

وقال النسائي: أبو تقيّ هذا ضعيفٌ ليس بشيء، اختلف فيه على عبد الله بن بُسر.

قلتُ: وفي زيادات «تحفة الأشراف»:

«تابعه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق، عن عمرو، عن الحارث، عن عبد الله بن سالم . . . [به]».

وقد وقفتُ على هذه المتابعة - بحمد الله -:

(١) وما في مطبوعة «الكبرى» (١٤٤/٢) - هنا - فيه تصحيفٌ وتحريف!

أخرجها الطبراني في «الكبير» (١١٩١) وفي «مسند الشاميين» (١٨٧٥)، قال: حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زُبَريق الحمصي: حدثني أبي. (ح) وحدثنا يحيى بن عثمان بن صالح: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زُبَريق الحمصي، قال: حدثنا عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم عن الزُّيَدي: حدثنا الفضيل بن فضالة، أن خالد بن معدان حدثه، أن عبد الله بن بُسر حدثه، أنه سمع أباه بُسراً يقول: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ، وَقَالَ: «إِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا أَنْ يَمْضِغَ لِحَى شَجَرَةٍ؛ فَلَا يَصُومُ يَوْمَئِذٍ».

وقال عبد الله بن بُسر: إن شككتهم فسلوا أختي! قال فمشى إليها خالد بن معدان، فسألها عما ذكر عبد الله؟ فحدثته بذلك.

قلت: فهذا الإسناد يقوِّي ذلك، وفي كليهما ضعف.
وأما فضيل بن فضالة: فقد وثقه ابن حبان (٢٩٥/٥)
وقال: «روى عنه أهل الشام».
وذكر الحافظ في «التهذيب» (٢٩٨/٨) رواية جماعة عنه؛ فمثله حسن الحديث.

وفي هذه الرواية فائدة عزيزة، وهي التصريح بأن عبد الله، والصمَاء، وأباهما بُشراً -كلهم- قد رَوَوْا الحديث عن النبي ﷺ، -مؤيداً هذا بما تقدم ذكره وتفصيله-.

وهذا- وقد صحَّ والله الحمد- «يُعَدُّ جامعاً لوجوه الاختلاف ومُصَحِّحاً لجميعها»؛ كما (تمنى) شيخنا -رحمه الله- في «الإرواء» (١٢١/٤).

الرابع: حديث أبي أمامة:

وله طريقان:

الأول: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٢٢) قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني الحكم بن موسى: حدثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن عبد الله بن دينار، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تَصُمُّ السَّبْتَ إِلَّا فِي فَرِيضَةٍ، وَلَوْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا لِحَاءَ شَجَرَةٍ فَأَفْطِرْ عَلَيْهِ».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٩٨/٣)- بعد عزوه للطبراني-: «..... من طريق إسماعيل بن عيَّاش عن الحجازيين، وهو ضعيفٌ فيهم».

قلتُ: لقد ظنَّ الهيثميُّ - رحمه الله تعالى - ابنَ دينارٍ أنَّه
العَدَوِيُّ المدنيُّ، وليس به!

إنما هو عبدُ الله بن دينار البهْراني الحِمَصي، وهو
شاميٌّ، فروايةُ إسماعيل عنه صُحيحةٌ، لكن:

هو نفسه - أعني: البهْرانيُّ - فيه كلامٌ، فقد وثَّقه ابنُ
حِبَّان، وأبو عليُّ الحافظ، وقال الجوزجاني: يُتَأَنَّى فيه.

وضَعفه الدارقطني، وابن معين، وأبو زُرعة، والأزدي.
وفي السند علةٌ ثانية:

هي الانقطاعُ بين ابن دينارٍ وأبي أَمَمة.

الطريق الثاني:

قال الرُّوْيَانِي فِي «مَسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (٢/٣٠٧/١٢٥٨):

«حَدَّثَنَا سَلَمَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ
نُوحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَمة يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ...»^(١) فَذَكَرَهُ.

(١) وتعليق محققه عليه عجيبٌ غريبٌ!

وأما المعلق على «المسند» (٢٩/٢٣٠ - الرسالة) فنصيب المخالفة بينه
وبين روايات آل بُسر!

قلتُ: وهذا إسنادٌ حسنٌ مسلسلٌ بالتحديث والسماع.

هذا آخرُ ما وقفتُ عليه من طُرُقِ حديثِ النهي عن صيام السبت ورواياته، يقطع الواقفُ عليها -والمتمأمل فيها- بثبوت ذلك عن النبي ﷺ، من رواية أربعة من الصحابة عنه ﷺ^(١).

والحمدُ لله على توفيقه.

وبقيت أحاديثُ أخرى، وردَ فيها ذكرُ التصريح^(٢) يوم السبتِ إمّا بالجواز أو غيره، رأيتُ لزماً عليَّ إيرادها، ليكونَ هذا «الجزء» غنيّةً عما سواه -إن شاء الله-:



(١) إذا عرفت ذلك يتعلّل ما زعمه يحيى عيد في «القول الثبت...» (ص ١٨) إذ قال: «تفرد عبد الله بسر وأبو أمامة برواية النهي».

وهذا تناقضٌ عجيبٌ -فضلاً عن فداحة غلطه-؛ فلا يقال لما رواه اثنان: «تفردا»!

(٢) سوى حديث واحد -ليس فيه ذكر السبت-؛ لشهرة استدلال المخالف به.

الفصل الثاني

سَرَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي (يُظَنُّ) بِهَا
مُعَارَضَةُ حَدِيثِ النَّهْيِ
وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا - تَصْحِيحاً وَتَضْعِيفاً -

الحديث الأول:

قال الإمام الترمذي في «سننه» (٧٤٦):

حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو أحمد، ومعاوية بن هشام، قالوا: حدثنا سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عن عائشة، قالت:

«كان رسول الله ﷺ يصومُ من الشهر: السبت والأحد والاثنين، ومن الشهر الآخر: الثلاثاء والأربعاء والخميس». (٢١٢٨)
وقال: «هذا حديث حسن، وقد روى ابن مهدي، عن سفيان هذا الحديث، ولم يرفعه».

ورواه كذلك في «الشمايل المحمدية» (رقم: ٢٦٠).

قلت: وإسناده ضعيف.

وعلته الانقطاع بين خيثمة وعائشة، فخيصة - على ثقته - كان يُرسل - كما قال الحافظ في «التقريب» -.

وقد نصَّ الإمام أبو داود في «سننه» (رقم: ٢١٢٨) - عقب إحدى رواياته - على عدم سماعه منها بقوله:
«خيصة لم يسمع من عائشة»^(١).

(١) وقد فات هذا النقل صاحب «تهذيب الكمال» وفروعه، وكذا من صنف =

ونقل المناوي في «فيض القدير» (٢٢٧/٥) عن
عبدالحق الإشبيلي قوله عن تحسين الترمذي: «والعلة
المانعة له من تصحيحه أنه روي مرفوعاً وموقوفاً، وإذا عنده
علة، قال ابن القطان: وينبغي البحث عن سماع خيثة من
عائشة، فإني لا أعرفه».

قلت: قد جزم أبو داود بَعْدَهُ! فالحديث ضعيف^(١).

وقد رجّح شيخنا -رحمه الله- في «تمام المنة»
(ص ٤١٤-٤١٥) كلام ابن حجر -في «الفتح» (٢٢٧/٤)-
أن الموقوف أشبه.

فهذه علة أخرى.

= في «المراسيل» كالعلائي وغيره!

وكم ترك الأول للآخر!

(١) وقد أورد شيخنا الألباني -رحمه الله- الحديث مصححاً في عدة مصادر
من كتبه؛ مثل «صحيح الجامع» (٤٩٧١) و «المشكاة» (٢٠٥٩) و «مختصر
الشمائل» (ص ١٦٤)!! ولم يورده في «صحيح سنن الترمذي» وهو من
أواخر مصنفاته، فدل ذلك على تضعيفه له بأخرة.

وكذا ضعفه في «تمام المنة» (ص ٤١٤-٤١٥)، وتراجع عن تصحيحه
-صراحة- في تحقيقه الثاني لـ «المشكاة» -كما رأيت بخطه- رحمه الله.

ثم سألت شيخنا -رحمه الله- عن ذلك؟ فأقرّ بضعفه، وبالله التوفيق.

الحديث الثاني :

عن كُريب مولى ابن عباس ، قال : إنَّ ابن عباس وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوني إلى أم سلمة أسألها : أي الأيام كان رسول الله ﷺ أكثر لها صياماً ؟ قالت : يوم السبت والأحد ، فرَجَعْتُ إليهم ، فأخبرتهم ، فكأنهم أنكروا ذلك ، فقاموا بأجمعهم إليها ، فقالوا : إنا بعثنا إليك هذا في كذا وكذا ، وذكر أنك قلت كذا وكذا ؟ ! فقالت : صدق ، إنَّ رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصومُ من الأيام السبت والأحد ، وكان يقول :

«إنهما يوما عيد للمشركين ، وأنا أريد أن أخالفهم» .

رواه أحمد (٣٢٤/٦) ، وابن خزيمة (٣١٨/٣) ، وعنه ابن حبان (٩٤١) ، والحاكم (٤٣٦/١) ، وعنه البيهقي (٣٠٣/٤) ، والطبراني في «الكبير» (٢٨٣/٥٣) ، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (رقم : ٣٩٩) من طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ، عن أبيه ، عن كُريب ... به .

فذكره .

قلت: قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٢/٧٨):

«وفي صحة هذا الحديث نظر؛ فإنه من رواية محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وقد استكر بعض حديثه، وقد قال عبد الحق في «أحكامه» من حديث ابن جريج، عن عباس بن عبد الله بن عباس^(١)، عن عمه الفضل: زار النبي ﷺ عباساً في بادية لنا، ثم قال: إسناده ضعيف، قال ابن القطان: هو كما ذكر، ضعيف، ولا يُعرف حال محمد بن عمر».

ثم قال بعد ذلك: «وذكر حديثه هذا عن أم سلمة في صيام يوم السبت والأحد، وقال: سكت عنه عبد الحق مُصَحَّحاً له، ومحمد بن عمر هذا: لا يُعرف حاله، ويرويه عنه ابنه عبد الله بن محمد بن عمر، ولا يُعرف أيضاً حاله. فالحديث أراه حسناً، والله أعلم».

قال الذهبي في «الميزان» (٣/٦٦٨): «يعني لا يبلغ الصحة»!

(١) كذا! وفي «الميزان» (٣/٦٦٨): «عبد الله بن عباس! وكلاهما فيه تحريف وتصحيف، والصواب: «عباس بن عبد الله بن عباس»، وانظر «تحفة الأشراف» (٨/٢٦٥).

قلت: ولا الحُسن أيضاً!

قال شيخنا العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم: ١٠٩٩): «فأنت ترى أن ابن القطان تناقض^(١) في ابن عمر هذا، فمرة يُحسن حديثه، ومرة يُضعفه، وهذا الذي يميل القلب إليه - لجهالة -، لا سيما وحديثه هذا مخالف - بظاهره - لحديث صحيح، ولفظه: «لا تصوموا يوم السبت إلا...».

ثم ذكر حديث آل بُسر - المتقدم تخريجه وتحقيقه -، ثم قال - رحمه الله -:

«وفيه علة أخرى، وهي أن عبد الله بن محمد بن عمر حاله نحو حال أبيه، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال ابن

(١) وقد كان وقع في قلبي - في الطبعة الأولى من هذا الكتاب لدفع هذا التناقض الظاهر - أن يكون سقط من كلام ابن القيم حرف (لا)، فأصل العبارة: «فالحديث [لا] أراه حسناً»، ثم تناقلها عنه والطابعون، وهذا يؤيده تجهيله لرواته! فكيف يُحسنه؟! وهذا معروف من منهجه - رحمه الله -.

وكنْتُ توهمت - قبل - أن هذا الكلام - الأخير - من كلام الإمام ابن القطان - وكذا شيخنا - رحمه الله -!

وليس هو كذلك؛ وذلك بعد أن طُبِع كتابه، ونظرتُ كلامه فيه (٢٦٧/٤)، وإتّما هو كلام ابن القيم.

المديني: «وسط»، وقال الحافظ: «مقبول»، يعني: عند المتابعة، وإلا فَلَيِّنُ الحديث، كما نصَّ عليه في المقدمة، وَلَمْ يُتَابِعْ في هذا الحديث، فهو لَيِّنٌ».

فالحديث ضعيف.

وأقول الآن- بعد سنواتٍ عشرٍ من طبعة هذا الكتاب الأولى-: قد تبين لي في هذا الإسناد أمور؛ أجمالها فيما يلي:

أولاً: محمد بن عمر بن علي- الوالد- ليس مجهولاً، كما ذهب إليه شيخنا- رحمه الله-؛ بل هو معروف؛ فقد روى عنه جَمْعٌ من الثقات، وذكره ابن حبان في «ثقاته» (٣٥٣/٥)؛ وقال الذهبي: «ما علمت به بأساً»، وقال ابن حجر: «صدوق».

فهو حسن الحديث؛ ما لم يخالف؛ وليس مجهولاً.

ثانياً: أن ابن عبد الله بن محمد- هذا- ليس مجهولاً- كذلك-، بل هو معروف؛ ولكن بالضعف وقلة الحديث؛ فهو- وإن وثَّقه الدارقطني (٨٥-سؤالات البرقاني)، وابن خَلْفُون- كما في حاشية «تهذيب الكمال» (٩٤/١٦)-،

وكذا الذهبي في «الكاشف» -؛ فقد قال فيه ابن حبان - بعد أن ذكره في «ثقافته» (١/٧) - : «يخطيء ويخالف» ؛ فهذا جرح مفسر ؛ يُضاف إليه قول ابن سعد فيه «طبعاته» (٣٨٨) - القسم المتمم : «قليل الحديث» .

والخلاصة فيه : أنه يخطيء ويخالف - على قلة حديثه - ، مما يجعل حديثه منكراً - وبخاصة عند المخالفة - .
ومن المعلوم أن الجرح المفسر مقدم على التعديل مطلقاً .

فالحديث أضعف مما كنت أعلنته به - قبلُ - ؛ فهو - إذاً - منكراً ، والله الموفق .

الحديث الثالث :

عن عبيد الأعرج ، قال : حَدَّثَنِي جَدَّتِي ، أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَغَدَّى ، وَذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ ، فَقَالَ : «تَعَالِي ، فَكُلِي» ، فَقَالَتْ : إِنِّي صَائِمَةٌ ، فَقَالَ لَهَا : «صُمِّي أَمْسِي؟» فَقَالَتْ : لَا ، قَالَ : «فَكُلِي» ؛ فَإِنَّ صِيَامَ يَوْمِ السَّبْتِ لَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ .

قلتُ: رواه أحمدُ (٣٦٨/٦) من طريق يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عبيد الأعرج... به، فذكره تماماً.

ورواه (٣٦٨/٦) من طريق حسن بن موسى، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عمير بن جبير - مولى خارجة -، أن المرأة... فذكره دون سبب الورود^(١).

قلتُ: قال الهيثمي (١٩٨/٣) عن السند الأول:

«فيه ابنُ لهيعة، وفيه كلام».

قلتُ: وعبيدُ الأعرج لا يُعرف.

وقال عن السند الثاني:

«وعُمير هذا لم أعرفه».

فمدارُ الإسنادين على ابن لهيعة، وهو ثقةٌ إلا أنه ساء حفظه بعد احتراق كتبه، ورواية يحيى عنه قبل ذلك^(٢)،

(١) فمن قال بصحة الحديث أو حسنه؛ إنما يَصَحِّحُ منه المرفوعَ القولي، دون سبب الورود! فتأمل.

(٢) وتفصيلُ ذلك - وغيره معه - في رسالتي «الدلائل الرفيعة في ذكر مَنْ صَحَّتْ روايتُهُم عن ابن لهيعة»، وقد تكلَّمْتُ فيها عن أكثر من ثلاثين راوياً ذكروا أنهم صَحَّتْ روايتُهُم عنه -، يَسُرُّ الله إنعامها بمتِّه وكرمِه -.

ومع ذلك؛ فإنه رواه عن عُيَيْدٍ الْأَعْرَجِ مَرَّةً، وعن عُمَيْرِ بْنِ جُبَيْرٍ مَرَّةً أُخْرَى، وكلاهما لا يُعْرَفَانِ^(١)!!! فالعلة هنا إذن .

وضَعَفَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْإِقْتِضَاءِ»
(٥٧٤/٢).

ثم رَأَيْتُ لَهُ طَرِيقاً مَوْقُوفاً:

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٤٥/٢) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ - هُوَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ الْبُسْرِيُّ -، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ أَبُو النَّضْرِ الْفَرَادِيسِيُّ -، عَنْ أَبِي مُطِيعٍ مَعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَرْطَاةٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَامِرٍ الْأَلْهَانِيَّ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَابِرٍ -، قَالَ: سَمِعْتُ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ؟ فَقَالَ: سَلُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرٍ؟ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ:

«صِيَامُ يَوْمِ السَّبْتِ لَا لَكَ وَلَا عَلَيَّ».

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ مَوْقُوفٌ.

فَلَعَلَّ أَحَدَ ذَيْنَاكَ الْمَجْهُولَيْنِ وَهَمَ فِيهِ؛ فَرَفَعَهُ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وما في «تعجيل المنفعة» (ص ٣٢١) مما ينبغي تأمله والنظر فيه!

والمعنى المراد في هذا الحديث - والله أعلم - أنه: لا لك أجرٌ في صيامه، ولا عليك حرجٌ من تركه^(١).

وقريبٌ منه - لفظاً ومعنى - : ما رواه عبدُ الله بنُ الشَّخِير، قال: ذُكِرَ عند رسول الله ﷺ رجُلٌ يصومُ الدَّهْرَ، فقال:

«لا صام ولا أفطر».

قلتُ: رواه أحمد (٢٥/٤)، والنَّسَائِي (٢٠٦/٤)، والدارمي (٣٥١/١)، وابن ماجه (٥٤٤/١) - وغيرهم - من طريق قتادة، عن مُطَرِّف، عن أبيه... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

ومعلومٌ - باتِّفاق - النهيُ عن صيام الدَّهْرِ.

الحديثُ الرابعُ:

رواه تَمَّامُ الرَّازِي في «فوائده» (رقم: ١٠٠٦)، قال: حدثنا أبو الخَيْرِ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَلَطِي - في سنة ست وأربعين وثلاث مئة - : حدثنا أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ

(١) ومثل هذا عُبْتُ بِتَرْكِهِ عن صِيَامِهِ الْمُسْلِمُ الَّذِي يُرِيدُ الْقُرْبَى وَالطَّاعَةَ، فَهُوَ إِلَى الْمَنْعِ أَقْرَبُ.

ابن عبد الله الأقطع السلمي - بمَلْطِيَّة - : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
يَحْيَى بْنُ الضَّرِيرِ الْفَيْدِي^(١) - بِفَيْد - : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ
مُوسَى : حَدَّثَنَا مُسْلِمَةُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ رَاشِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ
أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

«مَنْ صَامَ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَرَامَ : الْخَمِيسَ وَالْجُمُعَةَ
وَالسَّبْتَ؛ كُتِبَتْ لَهُ عِبَادَةٌ تَسَعُ^(٢) مِائَةَ سَنَةٍ» .

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تبيين العجب» (ص ٢٤) :
«وفي سنده ضعفاء ومجاهيل» .

ورواه ابن الجوزي في «الواحيات» (٩١١) من طريق ابن
الضَّرِيرِ . . . به .
ثم أعله بمسلمة وراشد .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٩١) :
«رواه الطبراني في «الأوسط» عن يعقوب بن موسى
المدني، عن مسلمة، ويعقوب مجهول، ومسلمة هو

(١) بالفاء المفتوحة والياء - التحتية - الساكنة، انظر «الأنساب» (٣٥٩/٩)
للمسماني، «الإكمال» (٣٣١/٦) لابن ماكولا .

(٢) كذا في مصورتي لمخطوطة «فوائد تمام» (ق ١٥٨/أ) - نسخة الظاهرية - ،
ومثله في النسخة التي حققها الأخ الفاضل الدكتور عبد الغني التميمي -
ومنها أنقل - ، وفي «تبيين العجب» : «سبع مئة» ! وفي «المجمع» : «ستين» !!

ابن راشد الحِمَّاني^(١)، قال فيه أبو حاتم: مضطرب الحديث، وقال الأزدي في «الضعفاء»: لا يُخْتَجُّ به، وأورد له هذا الحديث، وأبو راشد بن نجيح أبو محمد الحِمَّاني: أخرج له ابن ماجه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، وقال ابن الجوزي: إنه مجهول! وليس كما قال، فقد روى عنه حماد ابن زيد، وابن المبارك، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وآخرون.

وله طريقٌ أخرى أشار إليها الذهبي في «الميزان» (٢/١٢٥)، ثم قال: «حديث باطل»^(٢).

الحديث الخامس:

عن جُوَيْرِيَّة بنت الحارث -رضي الله عنهما-: أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة، وهي ضائمة، فقال: «أصُمْتُ أمس؟» قالت: لا، قال: «تُرِيدِينَ أن تصومي غدا؟»، قالت: لا، قال: «فأفطري».

(١) «لسان الميزان» (٦/٣٣).

(٢) ثم رأيتُ في «الروض البسام» (٢/١٩٦-١٩٨) نقلاً مطوّلاً عن السخاوي -في «سلسلته»-، انتهى فيه إلى أنه «باطل».

رواه البخاري (٩٢/٣).

وفي لفظ عن أبي هريرة - مرفوعاً - :

«... ولا تخصُّوا يومَ الجمعة بصيام من بين الأيام؛ إلا أن يكونَ في صومِ يصومُهُ أحدُكم».

رواه مسلم (١/٤٤).

وهو في «البخاري» (١٩٨٥) - بنحوه - مختصراً -.

قال أبو الحارث - عفا الله عنه - :

هذا آخر ما وقفتُ عليه من أحاديثٍ فيها التصريحُ بالنهاي
أو غيره مما ورد فيه ذِكرُ يوم السبت^(١).



(١) وتبقى أحاديثٌ يُفهم منها - استنباطاً - الإذنُ بصيام يوم السبت؛ كحديثِ صيام داود، وأنه «كان يُفطر يوماً ويصوم يوماً...»، ونحوه من الأحاديث، فالجوابُ عن الأحاديث التي سُقَّتْها هنا: هو عينُ الجواب عن الأحاديث المشار إليها ولم أوردَها - كما سيأتي -.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الفصل الثالث

الردُّ على أدلّة المُخالفِ
وترجيحُ القولِ المُختارِ

أدلة المخالف في تضعيف الحديث:

- ١- قال أبو داود في «سننه» (٢٤٢١): «وهذا حديث منسوخ»!
 - ٢- وروى (٢٤٢٣) عن ابن شهاب أنه كان إذا ذُكر له أنه نُهي عن صيام يوم السبت؛ يقول: «هذا حديث حمصي»^(١)!
 - ٣- وروى (٢٤٢٤) عن الأوزاعي، قال: «ما زلتُ له كاتماً حتى رأيتُه انتشر»؛ يعني: حديث عبد الله بن بسر هذا في صوم يوم السبت.
 - ٤- وقال أبو داود عَقِبَ الحديث: «قال مالك: هذا كذب»!
 - ٥- وقال الحاكم في «المستدرک» (٤٣٥/١): «وله مُعارضٌ بإسناد صحيح...».
- قلت: ثم ذَكَرَ مَعَ هذا المُعارضِ مُعارضاً آخرَ.

(١) وعلق عليه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٠/٢) بقوله: «فلم يعدّه الزهري حديثاً يُقال به، وضعفه».

وسياتي الحديثان، وبيان وجه التوفيق والترجيح في
الفصل الرابع - إن شاء الله - .

٦- وقال النسائي في «سننه»: «هذا حديث مضطرب».

٧- وقال عدة من أهل العلم: «حديث شاذ».

الرّد على أدلة المخالف، وترجيح القول المختار:

بعد الدراسة الوافية والنظر المستوعب: رأيت للمخالفين
في هذه المسألة دلائل وأقوالاً تعترض ما يتيّاه، ذكرت آنفاً
ما وقفت عليه منها، فأقول مجيباً عليها:

١- قول أبي داود: «حديث منسوخ»^(١):

(١) وتبناه يحيى عید في «القول الثبت» (ص ١٠-١١)، وذكر دليل ذلك
-بقائه- حديث ابن عباس -مرفوعاً- في ذكر يومي السبت والأحد-: «إنهما
يومان عيد للمشرّكين، وأنا أريد أن أخالفهم»، وأن حديثي جويرية وأبي
هريرة هما الناسخان لحديث «أل بُسر»^{١١} قال: «فوالنهي عن صوم يوم
السبت نافلة موافقاً (١) لأهل الكتاب في تعظيم هذا اليوم، والخبر عن جواز
صوم يوم السبت نافلة مخالف لأهل الكتاب، فهو متأخر في التاريخ»^{١٢}
قلت: أتى لك أن ثبت أن النهي عن صيام السبت في غير الفريضة إنما
جاء موافقاً لأهل الكتاب؟^{١٣}

فإذا قال: «حديث ابن عباس»؛ قلنا: هو ضعيف لا تثبت به حجة

وإذا قال: «غيره»؛ قلنا: ما هو؟

فالجواب: لا تُقبل دعوى النسخ إلا بدليل، ولا دليل هنا على النسخ.

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/٢١٦) -متعباً دعوى أبي داود-: «ولا يبيِّن وجهُ النسخ فيه».

وقال الشيخ محمود خطَّاب الشُّبكي في «الدين الخالص» (٨/٣٩٣) -بعد نقله قول أبي داود-: «غير مقبول، وأيُّ دليل على نسخِه؟!».

وهذا هو الصواب:

إذ «لا يُستدلُّ على النسخ والمنسوخ إلا بخبرٍ عن رسول الله ﷺ، أو بوقتٍ أن أحدهما بعد الآخر، فيُعْلَم أن الآخر هو النسخ، أو بقولٍ من سمع الحديث، أو بالإجماع»^(١).

٢- وأما قول ابن شهاب: «هذا حديث حمصي»؛ فهو بخسب ما وقع له، وإلا فالطُّرق التي أوردتها وخرَّجتها تُطمِئِنُّ الباحث وتُدفعُ ريبه، وتجعله موقناً من صحَّة

= وليس له إلى ذلك سبيل.

فتهاقَّت حُجَّتُه من أصلها.

(١) قاله الإمام الشافعي -كلماً في «مفتاح الجنَّة» (ص ٧٦) للسيوطي-، وانظر رسالتي «الإنصاف في حكم الاعتكاف» (ص ٣٨).

الحديث وثبوته، وبخاصة أن عَصْرَ ابن شهاب - رحمه الله -
هو عَصْرُ الرواية، فَيُحْصَلُ هو ما لم يُحْصَلْ غَيْرُهُ، وَيُحْصَلُ
غَيْرُهُ ما لم يُحْصَلْهُ هو... وهكذا.

ويؤيِّدُ هذا الجواب: ما أوردوه عن الأوزاعي^(١):

٣- «ما زلتُ له كاتباً حتى رأيتهُ انتَشَرَ، يعني: حديثُ
عبدِ الله بن بُشَيْرٍ».

قلتُ: فانتِشارُهُ دليلُ كَثْرَةِ طُرُقِهِ ورواياته وتعدُّدها، فهو
-منه- دليلٌ قويٌّ على أنَّ مَنْ ضَعَفَهُ أو أنكره، إنما هو
بِحَسَبِ ما وَقَعَ له، لا بِحَسَبِ ما للحديثِ مِنْ طُرُقٍ.
فتأمل!

٤- وأما ما حَكَاهُ أبو داود عن مالك، أنه قال: «هذا
كذبٌ».

فالجوابُ مِنْ وجوه:

١- أنَّ أبا داود علَّقه عن مالك، ولم يذكر له إسناداً،
فَمِثْلُ هذا لا يُجْزَمُ به عنه.

(١) مع أن الإمام أبا داود - رحمه الله - قد أورد هذه الكلمة طعنًا في حديث
«آل بُشَيْرٍ» وليس الأمرُ كذلك - بحمد الله وتوفيقه -.

ب- أن هذا التَّغْلَ في بعض نُسخ «سنن أبي داود» لا في
كُلِّها، كما صرَّح به شيخنا في «الإرواء» (٤/ ١٢٤)،
والغُماري في «الهداية بتخريج البداية» (٥/ ٢٣٤).

ج- أن الثَّوَوِي قال في «المجموع» (٦/ ٤٤٠): «وهذا
القول لا يُقْبَلُ، فقد صحَّحه الأئمة».

د- اعتذر الإمام عبد الحق الإشبيلي عن قول مالك - في
«الأحكام الوسطى» (٢/ ٢٢٥) -^(١) بقوله:

«لعلَّ مالكا إنما جعله كَذِباً مِنْ أَجْلِ رِوَايَةِ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ
الْكَلَّاعِيِّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُرْمَى بِالْقَدَرِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ ثِقَةً فِيمَا رَوَى،
قَالَ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْجَلَّةُ، مِثْلُ: يَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ».

هـ- وعقَّب ابنُ عبد الهادي في «المحرر» (ص ١١٤)
على قول الإمام مالك بقوله: «وفي ذلك نظر».

و- أن الإمام مالكا - على فرض ثبوت هذه الكلمة عنه -
قالها بِحَسَبِ الطَّرِيقِ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُ - كما أُشِرْتُ - سابقاً -
في (فقرة رقم: ٣) -.

(١) ونقله عنه - ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٣٥١ أ) - فيما نقله
مُحَقِّق «تحفة المحتاج» (٢/ ١١٥) -.

ويزيد ذلك بياناً أن هذا منهجٌ معروفٌ عند أهل العلم،
ومنه قول الإمام السخاوي في «المقاصد الحسنة»
(رقم: ٦٢٦) حول حديث آخر - قال فيه ابن معين: «إنه
حديث باطل» -؛ فقال السخاوي موضحاً: «هو بالنسبة لما
وقع له من طريقه».

وذاك مثل هذا^(١)، والله الموفق.

و- وأخيراً، فإن رواية أبي داود للحديث، وسكوته
عنه^(٢)، بل ادّعاؤه نسخه: دليل على عدم قبوله كلمة الإمام
مالك فيه، فلو كانت صحيحة؛ لكان كذب الحديث أقوى
في رده من ادّعاء نسخه!

فتأمل!

٥- أما ما أشار إليه الحاكم ممّا يعارض حديث آل بشر،
فحديثان:

(١) وفي «السلسلة الصحيحة» (٢٥٢٨) لشيخنا- رحمه الله- مثال حسن جداً
على هذا.

(٢) والسكوت عنه- عنده- دليلُ الصلاحية للاعتبار؛ كما بيّنه- هو- رحمه
الله- في «رسالة أهل مكة» (ص ٢٧).

الأول: حديث جُويرية في صيام يوم الجمعة يوم قبله،
أو يوم بعده.

وقد تقدّم إيرادُه وتخريجُه.

والمُعَارِضُ الثاني: هو حديثُ أُمِّ سَلَمَةَ في أَنَّ أَكْثَرَ
صِيَامِهِ ﷺ هو يوم السبت والأحد.

وهذا المُعَارِضُ الثاني: ضَعِيفٌ لَا يَصَحُّ - كما
سَبَقَ - ؛ فَأَغْنَانَا ذَلِكَ عَنْ تَوْجِيهِهِ، وَدَرَأَ مَا بَيْنَهُمَا مِمَّا يُوْهِمُ
التَّعَارُضَ.

أَمَّا المُعَارِضُ الأولُ؛ فَالْجَوَابُ عَنْهُ - دَفْعاً لِلتَّعَارُضِ -،
بِصُورٍ شَتَّى، وَتَشْمَلُ بَعْضُ هَذِهِ الصُّوَرِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَصْلِهَا:

أَوَّلًا: أَنَّ حَدِيثَ جُويرية وكذا حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
كِلَاهُمَا لَا يَقْوِيَانِ عَلَى مُعَارَضَةِ حَدِيثِ النَّهْيِ؛ إِذْ غَايَةُ مَا
يُسْتَفَادُ مِنْهُمَا الْإِذْنُ بِصِيَامِ السَّبْتِ تَبَعاً لِمَنْ صَامَ الْجُمُعَةَ،
وَهَذَا الْإِذْنُ بِهَذِهِ التَّبَعِيَّةِ لَيْسَ مُجْزِئاً بِهِ، إِنَّمَا الصَّائِمُ فِيهَا
مُخَيَّرٌ بَيْنَ صِيَامِ السَّبْتِ أَوْ الْخَمِيسِ.

وَالْإِذْنُ أَوْ الْجَوَازُ إِذَا عَارَضَهُ نَهْيٌ؛ فَالْإِعْمَالُ لِلنَّهْيِ
لَا لِلْإِذْنِ؛ إِذِ النَّهْيُ أَقْوَى وَأَثْبَتُ حُجَّةٌ، وَبِمِثْلِهِ يَقُولُ

النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن أمر فاتتهوا»^(١).

فليس بخفي - في ضوء هذا الحديث - أنَّ النهي لا خيرة فيه، أما الأمر فيؤتى بما يُستطاع منه.

وما نحن بصدد بحثه ودفع التعارض عنه؛ ليس فيه أدنى أمر، إنما غايته - كما قلت - الإذن والجواز.

فهل يُعارض النهي الصريح بمجرّد إذن مُخَيَّر فيه؟!

والنهي عند الأصوليين: هو «القول الإنشائي الدالّ على طلب كفّ عن فعلٍ على جهة الاستعلاء»^(٢).

وتقديم النهي على الأمر - عند اجتماعهما - معهود عن السلف الصالح، فقد روى الطيالسي^(٣) في «مسنده» (رقم: ١٩٢٢) من طريق يونس بن عُبيد، عن زياد بن جبير، قال: سئل ابنُ عمر عن رجل نذر أن يصوم الجمعة؟ فقال: أمرنا بوفاء النذر، ونهينا عن صوم هذا اليوم.

(١) رواه البخاري (٧٧/٩)، ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة.

(٢) «إرشاد الفحول» (ص ١٠٩) الشوكاني.

(٣) وانظر «تحفة الأشراف» (٣٤٦/٩) وتعليق الحافظ ابن حجر عليه.

وسنده حسن.

وهذا من دقيقِ فقهه - رضي الله عنه - ، وكيف أنه يُقدِّم النهي على الأمر إذا اجتماعا؛ إذ النهي لا خيرة فيه.

وهذه قاعدة علمية معروفة عند أهل العلم؛ ذكرها الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٤١/٤) - تعليقا على رواية البخاري^(١) لأثر لابن عمر - بنحو هذا - (١٩٩٤) -؛ حيث قال: «إن الأمر والنهي إذا التقيا في محل واحد، أيهما يُقدِّم؟

والراجح: يُقدِّم النهي».

وكما ذكرت - وأكرّر - : المعارض هُنا إذن لا غيرها!

ومما ينبغي استرعاء النظر إليه في هذا الوجه:

أن هذه المسألة أثبتت في يوم عرفة لحج سنة (١٤٠٨ هـ)، وقد صادف يومها يوم السبت، فاختلفت الأنظار:

إنَّ الفضل الوارد في صيام يوم عرفة فضلٌ عظيمٌ جليلٌ، ففيه تكفيرُ سيئاتِ سنةٍ سابقةٍ وسنةٍ لاحقةٍ^(٢)، فهل نصومُ

(١) ورواه مسلم (١١٣٩).

(٢) كما رواه مسلم (١١٦٢) عن أبي قتادة.

وفي الباب عن عدة من الصحابة.

هذا اليوم مُعْرِضِينَ عن النهي الوارد عن صيام يوم السبت؟
أم نَتَّهِي عن صيامه تاركين ذلك الأجر الوفير؟
أقول:

ليس من شك - عند أهل العلم - بتقديم النهي على الإذن - أو الجواز - إذا اجتمعَا في صعيد واحد - كما تقدَّمت الإشارة إليه -، ويوضح هذا ويؤكدُه ما ثبت عن النبي ﷺ من أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة^(١).

فما الفرق بين التَّهْيِينِ؟!

النهي عن صيام السبت ولو وافقه يوم عرفة!
والنهي عن صيام عرفة لمن كان على عرفة!

فالصورتان مشتركتان في ثبوت أجر الصائم يوم عرفة،
وله من الأجر تكفير ذنوب مستتين.

وكذا هما مُشْتَرِكَتان في النهي؛ الأول: لأنه صادفه يوم السبت، والثاني: لأنه وافق بعرفة.

وكلا التَّهْيِينِ خاصٌّ مُفَصَّلٌ.

(١) وسيأتي في آخر هذه الرسالة تخريجُه مُفَصَّلًا في مُلْحَقٍ خاصٍّ.

لهذا، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٨٤):
 «فَمَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِهَا، مَعَ عِلْمِهِ بِالنَّهْيِ، وَبِأَنَّ
 الرَّسُولَ ﷺ مَا صَامَهُ بِهَا، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ^(١) - فِيمَا
 نَعْلَمُ - لَمْ يُصِبْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

ومثله مَنْ صَامَ النَّبْتَ - مَعَ عِلْمِهِ بِالنَّهْيِ - إِذَا وَافَقَ صِيَامَ
 يَوْمِ فَاضِلٍ كَيَوْمِ عَاشُورَاءَ أَوْ عَرَفَةَ - أَوْ غَيْرِهِمَا - لَا فَرْقَ - .
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) وقد انتصر ابن حزم في «المحلى» (١٧/١٩-١٧) لجواز صيام عرفة في
 عَرَفَةَ، وَضَعَفَ الْحَدِيثَ الْوَاردَ فِي النَّهْيِ - وَهُوَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ - كَمَا
 سَيَأْتِي -، وَنَقَلَ عَنِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَصُومُهُ فِي الْحَجِّ !!
 أَقُولُ: وَلَا يَثْبُتُ هَذَا عَنْهَا، كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «المجمع» (٣/١٨٩)؛
 فَسَنَدُهُ مُتَقَطِعٌ ضَعِيفٌ، وَذَكَرَ لَهُ طَرِيقاً آخَرَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَدِهِ لِمَعْرِفَةِ
 ثَبُوتِهِ عَنْهَا .
 وَنَقَلَ - أَيْضاً - عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ عُثْمَانَ صَامَهُ فِي يَوْمٍ حَارٍّ يُظَلِّلُ عَلَيْهِ !!
 وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُثْمَانَ؛ كَمَا قَالَ الْعَلَايِيُّ فِي «جامع التحصيل»
 (ص ١٦٢).
 وَقَدْ اغْتَرَّ بِأَثَرِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ: يَحْيَى عِيدٌ فِي «القول الثابت» (٦)، فَاسْتَدَلَّ
 بِهِ! عَلِمَاً أَنَّهُ نَاقِضٌ نَفْسَهُ؛ إِذْ أَثْبِتَ فِي صَدْرِ كَلَامِهِ «ثَبُوتَ» النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ
 عَرَفَةَ لِمَنْ كَانَ فِي عَرَفَةَ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ ابْنِ حَزْمٍ مَا تَقَدَّمَ !!

لَمَّا سَبَقَ؛ نَصَّ الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ أَنَّ لَا
يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِبَاحَةِ؛ كَمَا قَالَ الْحَازِمِيُّ فِي «الاعتبار» (ص
١٢٦)، وَالْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَتَبِ
الرَّايَةِ» (٢/٢٤٧)؛ وَأَقَرَّهُ.

ثَانِيًا: أَنَّ نَصَّ الْحَدِيثِ فِيهِ جَزْمٌ بِالنَّهْيِ قَاطِعٌ، وَهُوَ:
«... إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ...».

فَهَذَا الْإِسْتِنَاءُ يُدْخِلُ فِي دَائِرَةِ النَّهْيِ أَنْوَاعَ الصِّيَامِ النَّافِلَةِ
كَافَّةً؛ مَا كَانَ مِنْهَا مَسْنُونًا أَوْ تَطَوُّعًا، حَاشَا الْفَرِيضَةَ، فَهِيَ
-لَيْسَ سِوَاهَا- الْجَائِزُ صَوْمُهَا يَوْمَ السَّبْتِ.

فَيَقَالُ هُنَا: هَلْ صِيَامُ السَّبْتِ- الَّذِي هُوَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ-
لِمَنْ صَامَهَا جَهْلًا بِحُكْمِهَا- أَوْ نِسْيَانًا- فَرَضٌ أَمْ سُنَّةٌ؟
فَالْجَوَابُ عِنْدَ الْجَمِيعِ: فَرَضٌ؛ لِإِخْرَاجِ الْمُتَكَبِّرِ بِصِيَامِ
الْجُمُعَةِ عَنْ إِثْمِ إِفْرَادِهِ - مِنْهُ -.

فَدَلٌّ ذَلِكَ عَلَى وَجوبِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ -لِزُومَاتِهِ- لِمَنْ
صَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ- جَهْلًا، أَوْ نِسْيَانًا؛ إِذْ لَا خَيْرَ فِي
الْإِنْتِهَاءِ عَمَّا نُهِينَا عَنْهُ^(١).

(١) وَسَيَأْتِي لَهُ زِيَادَةُ شَرْحٍ فِي الْمَقْطَعِ الْخَامِسِ.

ثالثاً: أنَّ من الترجيحات عند أهل العلم أن يكون أحد
الحديثين نصّاً وقولاً، والآخر يُسَبُّ إليه استدلالاً
واجتهاداً، فيكون الأول مُرَجَّحاً.

قاله الحازمي في «الاعتبار» (ص ١١)، ونقله عنه -
وأقرّه- الزيلعي في «نصب الراية» (٢٨٩/٣)، وكذا قاله
الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥٩٠/١).

وواقع ما نحن بصدد تقريره هكذا -تماماً-:

فالنهي عن صيام السبت في غير الفريضة صريح نصي
جلي^(١)، بينما المُجيز يستدل بنصوص يُشْتَبَطُ منها الإذن
والجواز بالتبعية.

وظاهرٌ جداً أنَّ هذه التبعية قد تكون مقبولة، لكن إذا لم
يُعارضها ما هو جلي صريح.

رابعاً: ومثل السابق -تماماً-: ما ذكره أهل العلم من
حيث المنطوق والمفهوم:

= ولشيخنا- رحمه الله- بحث مفصل- في هذا- في «السلسلة الصحيحة»
(٢/ ٧٣٣-٧٤٣- الطبعة الجديدة).

(١) ومن وجوه الترجيح: «أن يُقدَّم ما كان فيه التصريح بالحكم على ما لم
يكن كذلك» -كما في «إرشاد الفحول» (ص ٢٧٩)-.

إذ المستدلُّ على تجويز صيام السبت بحديث جُويرية
وأبي هريرة إنما يستدلُّ عليه بمفهوم إشارته التَّبعية بالجواز،
بينما حديثُ «آل بُسر» صريحٌ في منطوقه بالمنع.

«والاستدلالُ بالمفهوم لا يكونُ حُجَّةً إلَّا إذا سلِمَ من
المعارضِ»، كما قاله الذهبيُّ في «مختصر سُنن البيهقي»،
ونقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٥٧/١).

تِمَّةٌ مُهِمَّةٌ:

زَعَمَ يحيى إسماعيل عيد في «القول الثبت...» (ص ٧)
أنَّ حديثَ جُويرية «منطوق لا خلاف فيه، فالיום التالي
للجمعة هو يوم السبت»!!

وهذا باطلٌ؛ لأنَّه مبنيٌّ على عدم فهمِ كلامِ الأصوليين
في معنى «المنطوق والمفهوم»، وليبيان ذلك أقولُ:

قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (ص ١٧٨):

«فالمنطوقُ: ما دلَّ عليه اللفظُ في محلِّ التُّطْق؛ أي:
يكونُ حُكْمًا للمذكورِ وحالاً من أحواله، والمفهومُ: ما دلَّ
عليه اللفظُ لا في محلِّ التُّطْق؛ أي: يكونُ حُكْمًا لغير
المذكورِ وحالاً من أحواله.

والحاصلُ : أنَّ الألفاظَ قوالبُ للمعاني المستفادة منها ،
فتارة تُستفادُ منها من جهةِ التُّطْقِ تصريحاً ، وتارة من جهةِ
تلويحاً .

فالأوّلُ : المنطوقُ ، والثاني : المفهومُ .

انتهى كلامُهُ - رحمه الله - .

وفيه الردُّ الشافي على زعم يحيى عيد أنَّ حديثَ جُوَيْرِيَّةِ
«منطوق» ! وكيف يكونُ منطوقاً وهو لم يُسَقَّ لبيانِ حُكْمِ
صومِ السبتِ استقلالاً ؛ بل بالتَّبَعِيَّةِ ، وهو ما أشار إليه
الشوكاني بقوله : «أي : يكونُ حُكماً لغير المذكور وحالاً من
أحواله» .

وهذا عَيْنُ القولِ في حديثِ جُوَيْرِيَّةِ .

أما حديثُ «آل بُسْر» ؛ فَسَيَقَ لبيانِ حُكْمِ صومِ السبتِ
استقلالاً بصيغةٍ قويةٍ متينةٍ لا تحتملُ اللَّبْسَ .

وهذا - وحده - يُبْطِلُ كلامَ يحيى عيدٍ من أساسِهِ .

خامساً : وَجْهٌ آخَرُ ؛ تَوْكِيداً لما سَبَقَ ، وتبياناً للعلمِ ،
وزيادةً للفائدة ، فأقولُ :

حديثُ جُويرية فيه بيانُ حُكم صيام الجمعة مقروناً
بصورتين:

إما مع يوم الخميس، وإما مع يوم السبت.
وحديث آلِ بُسر جاءَ لبيان عدم جواز صوم يوم السبت
إلا في الفريضة.

وأثبتنا - قبلُ - أنَّ حديثَ جُويرية إنما استُدلَّ به مفهوماً،
لا منطوقاً، بعكس حديثِ آلِ بُسر.

قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (ص ١٧٩):

«إذا دلَّ الدليلُ على إخراج صورةٍ من صور المفهوم،
فهل يَسْقُطُ المفهومُ بالكلية أو يَتَمَسَّكُ به في البقية؟»

وهذا يمشي على الخلاف في حُجَّة العموم إذا خُصَّ،
وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك.

قلتُ: وذلك (ص ١٦٣) - حيث قال -:

«إذا كان العامُّ الواردُ من كتابٍ أو سنةٍ قد وردَ معه خاصُّ
يقتضي إخراج بعض أفراد العام من الحكم الذي حُكم به
عليها: فإما أن يُعْلَمَ تاريخُ كُلِّ واحدٍ منهما أو لا يُعْلَمُ،
فإنَّ عُلْمَ...»

... ثم تكلم طويلاً في هذا الوجه؛ على اعتبار معرفة تاريخ النصوص، وهذا مفقود هنا- كما تقدم شرحه عند ردّ دعوى النسخ-.

ثم قال - رحمه الله - :

«فإنَّ جُهْلَ تاريخُهما: فعند الشافعي وأصحابه، والحنابلة والمالكية وبعض الحنفية، والقاضي عبد الجبار: أنه يُبنى العامُّ على الخاصِّ، وذهب أبو حنيفة وأئمة أصحابه إلى التوقُّف إلى ظهور التاريخ، أو إلى ما يُرجَّح أحدهما على الآخر من غيرهما، وحكي نحو ذلك عن القاضي أبي بكر الباقلاني والدِّقاق.

والحقُّ الذي لا ينبغي العدولُ عنه في صورة الجهل: البناء، وليس عنه مانعٌ يصلحُ للتشبيُّث به، والجمعُ بين الأدلة ما أمكن هو الواجب، ولا يُمكن الجمعُ مع الجهل إلا بالبناء»^(١).

(١) أي: بناء العام على الخاص؛ لذا قال ابن حجر في «فتح الباري» (٨٩/١): «والخاصُّ يقضي على العام»، ومثله في (١٧/٢، ٩١) و(٣٤٩/٣) و(٢١٣/٤، ٣٧١) منه-.

بل قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (حديث: ١٤): =

ثم قال :

«وقد تقرر أن الخاص أقوى دلالة من العام، والأقوى أرجح، وأيضاً؛ إجراء العام على عموميه إهمالاً للخاص، وإعمال الخاص لا يُوجبُ إهمال العام، وأيضاً؛ قد نقل أبو الحسين الإجماع على البناء مع جهل التاريخ».

انتهى المراد من كلامه - رحمه الله -، وهو كلامٌ مُحَرَّرٌ علميٌّ، ينطبقُ تمامَ الانطباقِ على المسألة التي نحن بصدد تقرير الحق فيها - إن شاء الله تعالى -.

فإذا عرفنا ما تقدّم؛ نُوقِنُ أَنَّ حديثَ «آل بُسر» مُخْرَجٌ لصورة السبب من حديث جويرية^(١) - كما شرحناه مفصلاً -، أو أن يُقال: هو معه - في حالة الجهل أو النسيان - على الوجوب - كما تقدّم -.

والحمد لله على نعمائه.

.. الخاص لا يُستخ بالعام؛ ولو كان العام متأخراً عنه؛ في الصحيح الذي عليه جمهور العلماء؛ لأن دلالة الخاص على معناه بالنص، ودلالة العام عليه بالظاهر - عند الأكثرين -، فلا يُنظرُ الظاهر حكم النص.

وهذا كلامٌ فصلٌ متين، والحمد لله رب العالمين.

(١) وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١٠٧): «العام إذا خُصَّ منه شيءٌ بدليل؛ بقي ما عداه على عموميه وحُجَّتِه - عند الجمهور -».

سادساً: طَوَّلَ الإمامُ الشوكانيُّ البحثَ في «إرشاد
الفحول» (ص ١٤٦-١٤٧) مُثَبِّتاً أَنَّ الاستثناءَ من أقوى صِيغِ
تخصيصِ العام.

والخصوصُ هو: «إخراجُ بعضِ ما كان داخلاً تحت
العموم»؛ كما قال هو نفسه (ص ١٤٢).

وحديثُ «آل بُسر» هو من أقوى المُخَصَّصاتِ؛ لأنَّه نصٌّ
جَلِيٌّ بَيِّنٌ صريحٌ؛ بذكرِ النهي عن صومِ السبت، إلَّا في
الفريضة.

فالأحاديثُ الأخرى التي فيها ذكْرُ صومِ الجمعةِ مقروناً
بالخميس أو السبت، أو الأحاديثُ التي فيها ذكْرُ صيامِ يومٍ
وإفطارٍ آخر، أو الأحاديثُ التي فيها صيامُ ثلاثةِ أيامٍ من كُلِّ
شهرٍ: كُلُّها أعمُّ دلالةٍ من حديثِ «آل بُسر»، فحديثُ «آل
بُسر» فيه النهي عن أنواعِ الصيامِ كُلِّها إلَّا الفريضة.

ودونما شكٌّ: إِنَّ هذه الأحاديثَ المشارَ إليها - جميعاً -
واردةٌ في غيرِ صيامِ الفريضة.

فهي داخلةٌ ضَمْنِ النهيِ بلا ريب.

فَالْعَجَبُ مِنْ يَحْيَى عِيدٍ فِي رِسَالَتِهِ (ص ٧، ٨، ٩) كَيْفَ
يَكْرُرُ أَنَّ حَدِيثَ «آل بُسْر» عَامٌّ، وَالْأَحَادِيثُ الْآخَرَى - الَّتِي
أَشْرَتْ إِلَيْهَا أَنْفَاءً - خَصَّصَتْهُ ^(١) ١٢١!

وَهَذَا عَيْنُ الْقَلْبِ لِلْعَامِّ وَالْخَاصِّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
شُبْهَةٌ أُخْرَى:

فَإِنْ قِيلَ: «يُمْكِنُ حَمْلُ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى صَوْمِهِ عَلَى
مَا إِذَا صَامَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَحَدِيثُ النِّهْيِ عَلَى صَوْمِهِ وَحْدَهُ،
وَعَلَى هَذَا تَتَّقَى النُّصُوصُ» ^(٢) !!

أَوْ - بِعِبَارَةٍ أُخْرَى -: إِذَا ضُمَّ إِلَى يَوْمِ السَّبْتِ يَوْمٌ آخَرٌ،
جَازَ صَوْمُهُ، إِذِ النِّهْيُ وَقَعَ عَلَى إِفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ !!

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ - وَكَثِيرًا مَا نَسْمَعُهُ - هُوَ مَا
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ ^(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «تَهْذِيبِ السَّنَنِ»
(٢٩٨/٣):

(١) وَقَدْ شَرَحَ (ص ٩) مَعْنَى الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَضَرَبَ عَلَيْهِ أَمْثَلَةً، إِذَا تَأَمَّلْتَهَا
تَرَاهَا نَاقِضَةً لِكَلَامِهِ مُنَاقِضَةً لِمَرَامِهِ !! فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ!

(٢) كَذَا قَالَ الْأَثَرُ - فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي «تَهْذِيبِ السَّنَنِ»
(٢٩٨/٣) - .

(٣) عَلِمًا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ الْقَوْلَ بِالنِّهْيِ عَنْ صِيَامِ السَّبْتِ، وَإِنَّمَا قَالَ الَّذِي
قَالَ: تَحْرِيرًا لِلْخِلَافِ وَتَوْضِيحًا لِلدَّلَالَةِ، إِذِ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ شَاذٌ
وَقَدْ أُبْنِتْنَا - بِمَا لَا يَدْعُ مَجَالَاً لِلرِّيْبَةِ - صِحَّةَ الْحَدِيثِ وَشَهْرَتَهُ وَثُبُوتَهُ.

«وهذه طريقةٌ جيّدةٌ، لولا أنَّ قوله في الحديث: «لا تصوموا يومَ السبت إلا فيما افترض عليكم» دليلٌ على المنع من صومه في غير الفَرَض مُفَرِّداً أو مُضَافاً؛ لأنَّ الاستثناء دليلُ التناول، وهو يقتضي أن النهي عنه يتناولُ كُلَّ صُورِ صومه، إلا صورةَ الفرض، ولو كان إنما يتناول صورةَ الأفراد لقال: (لا تصوموا يومَ السبت إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده)، كما قال في الجمعة، فَلَمَّا خَصَّ الصورةَ المأذونَ في صومِها بالفرضية: عَلِمَ تناولُ النهي لِمَا قَبْلَهَا».

وأصلُ الكلام لشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهما الله- القائل في «أقتضاء الصراط المستقيم» (٥٧٢/٢):

«ولا يُقال: يُحْمَلُ النهي على إفراده؛ لأنَّ لفظه: «لا تصوموا يومَ السبت إلا فيما افترض عليكم»، والاستثناء دليلُ التناول^(١)، وهذا يقتضي أن الحديث عمّ صومه على كُلِّ وجه، وإلا لو أريد إفراده لَمَّا دَخَلَ الصومُ المفروضُ لِيُسْتَثْنَى؛ فإنه لا إفرادَ فيه، فاستثاؤه دليلٌ على دخولِ غيره، بخلاف يوم الجمعة، فإنه يَبَيَّنُ أنه إنما نهى عن إفراده».

(١) وتحرفت في المطبوعة إلى: «التناول»

ونقل ذلك - عنه - الإمام ابن مفلح في «الفروع»
(١٢٤/٣).

وهذه أجوبة علمية رصينة، لا يسع طالب الحق رفضها
أو ردّها.

وقال شيخنا - فسح الله له في قبره - في «تمام المنة»
(ص ٤٠٦):

«وأيضاً؛ لو كانت صورة الاقتران غير منهي عنها، لكان
استثناؤها في الحديث أولى من استثناء الفرض؛ لأنّ شبهة
شمول الحديث له أبعد من شموله لصورة الاقتران، فإذا
استثنى الفرض وحده: دلّ على عدم استثناء غيره، كما
لا يخفى».

وهو كلام متين جداً.

عوداً على بدء:

وجه آخر من وجوه الترجيح: «أن يقدّم المقرون بالتوكيد
على ما لم يُقترن به»^(١).

وكذا: «أن يقدّم النهي على الأمر».

(١) «إرشاد الفحول» (ص ٢٧٩).

وأيضاً؛ «أن يُقدَّم النهي على الإباحة».
و: «أن يُقدَّم الأقل احتمالاً على الأكثر احتمالاً».
وهذه كلها^(١) مؤكِّدات لترجيح حديث «آل بُسر» على
غيره مما عارضه.

وها هنا فائدة وقفت عليها بعد كتابة ما تقدم:
قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (ص ٢٧٨):
«... أما المرجحات باعتبار المتن فهي أنواع:

النوع الأول: «أن يُقدَّم الخاص على العام»؛ كذا قيل!
ولا يخفاك أن تقديم الخاص على العام - بمعنى العمل به
فيما تناوله، والعمل بالعام فيما بقي - ليس من باب
الترجيح، بل من باب الجمع، وهو مُقدَّم على الترجيح».
لذلك قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٩٤):
«الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول».

ونحن هنا لجأنا إلى طريقة الجمع هذه^(٢) التي أشار إليها
الشوكاني، فإن لم يقتنع المعارض، فنُصِّر الترجيح كثيرة

(١) المصدر السابق.

(٢) أما لمناقش جمع المخالفين، فقل: تقدم نقدها وبيان خطئها.

لا تَدَعُ مَجَالاً لِرِيَّةٍ أَوْ شَكٍّ.

وَجْهٌ آخَرُ: أَمَّا الاستدلالُ بحديث عبد الله بن عمرو -المتفق عليه- أن النبي ﷺ قال له: «صُمْ يوماً وأفْطِرْ يوماً؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الصِّيَامِ، وَهُوَ صِيَامُ دَاوُدَ ﷺ»:

فقد تقدّم الجوابُ عنه -سابقاً-.

وَيُرَادُ عَلَيْهِ هُنَا بِأَن تَقُولَ:

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ مَخْرَجَ الْإِجْمَالِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ صِيَامِ السَّبْتِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ شَرِيعَةِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، لَا مِنْ شَرِيعَةِ دَاوُدَ -عليه السلام-؛ فَإِقْرَارُ النَّبِيِّ ﷺ لَصِّيَامِ دَاوُدَ إِنَّمَا هُوَ إِقْرَارُ إِجْمَالِيٍّ مُطْلَقٍ، يُفَصِّلُهُ وَيَقَيِّدُهُ مَا وَرَدَ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ.

فَمَنْ صَامَ يَوْماً وَأَفْطَرَ يَوْماً- وَصِيَامُهُ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ- مُسْتَشْتِئاً مِنْ ذَلِكَ صِيَامَ السَّبْتِ، فَقَدْ عَمِلَ بِنَصِّينَ، دُونَمَا إِبْطَالٍ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَبِخَاصَّةٍ- كَمَا ذَكَرْتُ وَأَكْرَرْتُ- أَنَّ السَّبْتَ لَا يُصَامُ إِلَّا فِي فَرِيضَةٍ، بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَجْهٌ آخَرُ: لَوْ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَصُومُ يَوْماً وَيَفْطِرُ يَوْماً، أَوْ الَّذِي يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَافَقَ صِيَامَهُ هَذَا:

يوم العيد، أو أيام التشريق، فماذا هو فاعِل؟؟

هل يُقدَّم الصيام المستحبَّ على النهي الصريح؟!

هذا ما لا يقوله مَنْ عَرَفَ العلمَ ودلائله وحُججه!

إذا؛ ليس مِنْ شَكٍّ أَنَّهُ سَيُفْطِرُ اتِّبَاعاً لِلنَّهْيِ (المُحَمَّدِي)
الصريح؛ مُعْرِضاً عَنْ صِيَامِ دَاوُدَ الَّذِي اسْتَحَبَّهُ لَنَا رَسُولُنَا
مُحَمَّدٌ ﷺ، فَالنَّهْيُ أَقْوَى.

فما هو الفرق بين الصورتين: مَنْ وَاظَقَ صِيَامَهُ أَيَّاماً مِنْهَا
عنها كيوم العيد أو أيام التشريق؟!

أو؛ إذا وَاظَقَ يوماً فَاضِلاً - يُسْتَحَبُّ الصِّيَامُ فِيهِ - : يومُ
السَّيْتِ، وَهُوَ مِنْهْيٌّ عَنْهُ صِرَاحَةً؟!

لا فَرْقَ - عِنْدَ مَنْ أَنْصَفَ - بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ.

فكِلْتَاهُمَا اجْتَمَعَ فِيهِمَا اسْتِحْبَابٌ وَنَهْيٌ، وَقُدِّمَ النَّهْيُ عَلَى
الاسْتِحْبَابِ، وَفَقَّ التَّفْصِيلُ الَّذِي سَبَقَ - مَرَاراً - .

وَجْهٌ آخَرُ: أَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ لَمْ تَرِدْ كُلُّهَا فِي سِيَاقِ
وَاحِدٍ وَزَمَنٍ وَاحِدٍ، فَيَنْبَغِي الْجَمْعُ بَيْنَ مَا يُظَنُّ فِيهِ
التَّعَارُضُ - وَلَا تَعَارُضَ فِي حَقِيقَةِ الْحَالِ - دُونَ ضَرْبِ
بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، كَمَا سَأَلْنَا هَذِهِ؛ فَيَمُنُّ عَارِضَ حَدِيثِ النَّهْيِ

عن صيام السبت إلا في فريضة بِسَوَقِ أمثلة النافلة أو
الاستحباب!

وهذا عينُ المناقضة لمنهج الجَمْع، وهو - أيضاً - بعيدٌ
جداً.

أقول:

كُلُّ الوجوه التي سَبَقَتْ كانت دفعاً لمظنة التعارض بين
حديث النهي والأحاديث الأخرى المَسُوقةَ أمامه.

وهذا كُلُّهُ - أيضاً - كَانَ جواباً على مقطع (رقم: ٥) من
أدلة المخالفين من الوجهة الفقهية والأصولية.

٦ - أمّا ما نُقِلَ عن الإمام النَّسَائِيِّ^(١) مِنَ القولِ باضطراب
الحديث؛ فقد يَبْثُ أَنَّهُ لَا اضطرابَ فيه، فقد صَحَّ بِالْإِسَانِيدِ
الثابتة عن ثلاثة من آل بُشَر: عبد الله، وأخته، وأبيهما.

وكذا أيضاً عن أبي أَمَامَة.

(١) وقال بنحو قوله: الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «التلخيص الحبير» (٢/٢١٦)،

«... وأوغ المرام» (١٢٢١).

واختاره (١) عبد الله بن عبد الرحمن رمزي في «التحقيق الثبت»

(ص ١٣)!

وَبَقِيَ ظَنُّ اضْطِرَابٍ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ:

هَلِ الصَّمَاءُ: أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ؟ أُمُّهُ؟ أُمُّ عَمَّتِهِ؟ أُمُّ خَالَتِهِ؟

أَقُولُ: وَرَدَّتْ (الرَّوَايَاتُ) بِهَذَا كُلِّهِ، لَكِنَّ الَّذِي «صَحَّ»
مِنْهَا وَثِّبَتْ - فَقَطْ - أَنَّهَا «أُخْتُهُ».

وَتُضَافَرُ الرُّوَاةُ عَلَى إِثْبَاتِ أَنَّهَا «أُخْتُهُ» يَجْعَلُ الْقَلْبَ
مُطْمَئِنًّا إِلَى اعْتِمَادِ ذَلِكَ.

وَعَلَى جَمِيعِ الْوُجُوهِ:

فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِضَائِرِ الْحَدِيثِ شَيْئًا، إِذْ صُحِّبَتْهَا ثَابِتَةٌ لَا
شَكَّ فِيهَا وَلَا رَيْبَ.

فَمَدَى الْقَرَابَةِ لَا يَضُرُّ بِالرَّوَايَةِ - كَمَا لَا يَخْفَى ^(١) -.

وَلَوْ سَلَّمْنَا بِدَعْوَى الْاضْطِرَابِ - وَهِيَ مُرَدُودَةٌ -
فِي حَدِيثِ آلِ بُسَيْرٍ، فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي أَمَامَةَ سَالِمٌ مِنْهَا تَمَامًا
- وَاللَّهُ الْحَمْدُ -.

٧- أَمَّا دَعْوَى الشُّذُوزِ: فَهِيَ إِمَّا إِسْنَادِيَّةٌ أَوْ مَسْنِيَّةٌ:

(١) وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَمَلُ الدَّامِ مِنَ الْاضْطِرَابِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي
«اسْمِ» أَبِي هُرَيْرَةَ، حَتَّى وَصَلْتُ أَقْوَالَهُمْ فِيهِ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ قَوْلًا فَهَلْ هَذَا
يُؤَثِّرُ فِي إِثْبَاتِ صُحْبَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ١٩

فَمِنْ حَيْثُ الْإِسْنَادُ؛ فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ دُونَمَا رِيبٌ.

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَتْنُ؛ فَلَمْ تَرُدْ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى أَصْحَابِهَا
إِلَّا بَعْدَ تَعَذُّرِ الْجَمْعِ وَالتَّوْفِيقِ عِنْدَهُمْ، وَلَا يُلْجَأُ إِلَى ادِّعَاءِ
الشُّذُوزِ بِمَجَرَّدِ هَذَا التَّعَذُّرِ، وَلَيْسَ التَّعْرِيفُ الْعِلْمِيُّ
الْإِصْطِلَاحِيُّ لِلشُّذُوزِ مُنْطَبِقًا عَلَى هَذَا النُّوعِ مِنْ مِظَنَّةِ
التَّعَارُضِ - كَمَا لَا يَخْفَى -.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

وَالْخُلَاصَةُ:

أَنَّ حَدِيثَ النِّهْيِ عَنْ صِيَامِ السَّبْتِ فِي غَيْرِ الْفَرِيضَةِ:
صَحِيحٌ صَرِيحٌ، يُخَمَلُ مَا خَالَفَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُخَمَلُ - هُوَ -
عَلَى مَا خَالَفَهُ، إِذْ دَلَالَتُهُ مِنْ أَقْوَى الدَّلَالَاتِ، وَحُجَّتُهُ مُتَبَيِّنَةٌ
لَا يَقْوَى أَمَامُهَا مُعَارِضٌ.



ملحق
في تفريغ حديث:

«نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ»

روى الإمام النسائي في «السنن الكبرى» (٢٨٣١)، وأبو داود (٢٤٤٠)، وابن ماجه (١٧٣٢)، وأحمد (٢/٣٠٤ و٤٣٤) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢٥/٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٢/٤)، وفي «شرح معاني الآثار» (٧٢/٢)، وابن خزيمة (٢٩٢/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٩٨/١)، والحري في «غريب الحديث» (١٨٦/١)، والحاكم (٤٣٤/١) والبيهقي (٢٨٤/٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥٨٣/٨ - ترتيبه) والطبراني في «الأوسط» (٢/٨١ - ٢٥٦ - مصرية) من ^(١) طريق حوشب ابن عقيل، عن مهدي بن أبي مهدي الهجري، عن عكرمة، قال:

دخلت عن أبي هريرة في بيته، فسأله عن صوم يوم عرفة بعرفات؟ فقال:

«نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات».

قلت:

(١) ورواه الطيالسي - كما في «المطالب العالية» (ق٣٩/ب - النسخة المسندة)، وليس هو في «مسنده» المطبوع - من الطريق نفسه؛ إلا أنه قال: «... عن ابن عباس»! قال ابن حجر: «خالقه الحُفَظ...».

حوشب وعكرمة ثقتان.

وفي مهدي كلامٌ يطولُ:

فقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»
(٣٣٥/٨)، ونقل عن أبيه قوله: «شيخ ليس بمنكر
الحديث»^(١).

وكلمة «شيخ»: اختلفت أنظارُ النُّقادِ في شرحها، فمنهم
من يقول: هي عبارةٌ جرح، وبعضهم يقول: هي عبارة
توثيق!

وقد نقل الدكتور محمد ضياء الأعظمي في «دراسات في
الجرح والتعديل» (ص ٢٤٦) عن الشيخ علي القاري في
«المراقبة»: أنَّ عامَّةَ أصحاب الجرح والتعديل يعدُّون كلمة
«شيخ» من ألفاظ مراتب التعديل.

وقد جعل الحافظ العراقي في «شرح الألفية» (٣/٢)
لفظة «شيخ» في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، مع
«جيد الحديث» و«حسن الحديث» و«محلَّة
الصدق»؛ ونحوها.

(١) ومن نقل عنه غير ذلك؛ فقد وهم.

قلتُ: وما يُخالفُ ذلكَ ممّا في بعض الكتب - كحاشية
«الرفع والتكميل» (ص ١٤٩-١٥٠ الطبعة الثالثة) ١-: فليس
بدقيقٍ؛ إذ هو جعل من قيل فيه: «شيخ»، كمن قيل فيه:
«شيخ ليس بالمتقن» مثلاً!!

فكلمة «شيخ» وحدها، تختلف عن كلمة «شيخ» مقرونة
بما يُشعر بالجرح!

والأمر هنا - كما رأيت - مختلفٌ تماماً، فكلمة «شيخ»
مقرونة بما يؤيد أنها من ألفاظ التعديل، فقولُ أبي حاتم:
«شيخ ليس بمنكر الحديث» جليٌّ في عدم الجرح، بل هو
إلى التوثيق والتعديل أقرب وأظهر^(١).

وها هو ابن أبي حاتم يقول في «الجرح والتعديل»
(٢/٣٧):

(١) ويزيد الأمر جلاءً: قول الإمام الذهبي في «الميزان» (٢/٣٨٥): «وقوله:
«شيخ»؛ ليس هي عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه
ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق».

قلت: فإذا قرُنَ بها ما يوضحها؛ فتُحمَلُ عليه جرحاً أو تعديلاً.
ويزيده صراحة: قوله في مقدمة «المُغني في الضعفاء» (١/٤): «فإن هذا
بابٌ تُعَدِّلُ».

«ووجدتُ الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى... وإذا قيلَ له: صدوق، أو: محله الصدق، أو: لا بأس به؛ فهو مَمَّنْ يَكْتَبُ حديثه وَيُنْظَرُ فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيلَ: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يَكْتَبُ حديثه وينظر فيه؛ إلا أنه دون الثانية، وإذا قيلَ: صالح الحديث، فإنه يَكْتَبُ حديثه للاعتبار...».

قلت: فظهر - بهذا - أن كلمة «شيخ» من ألفاظ التعديل، أو ما يقاربها.

والحمد لله على توفيقه.

فلنرجع إلى مهدي بن أبي مهدي الهجري، فنقول: أوردته البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢٤/٧-٤٢٥) وفرق بينه وبين مهدي المحاربي، فجعله اثنين! وهما واحد، فهو مهدي بن أبي مهدي العبدي المحاربي الهجري.

ولم يُورده الإمام الخطيبُ البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»؛ وهو على شرطه! ووثقه ابن حبان في «الثقات» (٥٠١/٧).

وقال ابن حَجَر في «التهذيب» (٣٢٤/١٠): «وَصَحَّحَ
ابنُ خُزَيْمَةَ حَدِيثَهُ»^(١).

قلتُ: وكذا الحاكم، والذهبي.

لكن ابن معين قال: لا أعرفه!

ولا يضره هذا إذا عَرَفَهُ غَيْرُهُ»^(٢).

وقد ذَكَرَ مُتَرَجِمُوهُ روايةَ اثنين عنه، هما: حَوْشَب بن
عَقِيل، وعبد المؤمن بن عبد الله السَّدُوسِي.

ورأيتُ في «المعرفة والتاريخ» (١٦٣/٣) روايةَ يعقوب
الْقَسَوِي عن مهدي بن أبي مهدي! وهي لم تُذكر في
«تهذيب الكمال» وفروعه.

وقد جَعَلَ الحافظُ ابنُ حَجَر «مهدي بن أبي مهدي» في
«الطبقة السادسة» وهي طبقة تَبَعَ الْأَتْبَاعِ مِمَّنْ عاصر الطبقة
الصغرى من الْأَتْبَاعِ.

(١) «ومقتضاه أن يكونَ عنده من الثقات». قاله الحافظُ ابنُ حَجَر - نفسه - في
«التمجيد» (٦١٨).

(٢) فلا يُقبل من ابن حزم في «المحلى» (١٨/٧) قوله عنه: «مجهول»!

وَجَعَلَ «يَعْقُوبَ الْفَسَوِيَّ» فِي «الطَّبَقَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ»
وَهِيَ الطَّبَقَةُ الْوَسْطَى مِنَ الْآخِذِينَ عَنْ تَبَعِ الْأَتْبَاعِ.

فَهَا هُوَ رَاوٍ ثَالِثٌ يُضَافُ إِلَى الرِّوَاةِ عَنْ «مُهْدِي»، وَهَذَا
مِمَّا يَزِيدُ الْقَلْبَ اطمئناناً بِثَبُوتِ رِوَايَتِهِ.

فَالسَّنَدُ حَسَنٌ^(١) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، وَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي
«سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١٠/٦٨٣): «إِسْنَادٌ لَا بَأْسَ بِهِ».

وَلَهُ شَاهِدٌ:

فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٤/١٥٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٠٢)،
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٧٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٥/٢٥٢)، وَابْنُ خَزِيمَةَ
(٢١٠٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٧/١٢٥٢ رَقْم: ٨٠٣)،
وَابْنُ حَبَانَ (٢٣٨)، وَالبَغَوِيُّ (١٧٩٦)، وَالدَّارِمِيُّ
(١/٣٥٥)، وَالْحَاكِمُ (١/٤٣٤)، وَاليبْهَقِيُّ (٤/٢٩٨)،
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/١٠٤) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
رَبَاحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النُّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، عِيدُنَا أَهْلُ
الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرَبٍ».

(١) وَسَكَتَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٢٣٨).

وإسناده حسن^(١)، وقد سكت عليه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٣٨/٤).

وقد بوب له عدد من أهل العلم بقولهم: «باب النهي عن صوم يوم عرفة بعرفة»؛ كالنسائي وابن خزيمة وغيرها. وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (٧٨/٢) مُعَلِّلاً سَبَبَ فِطْرِ الواقفين بعرفة:

«وكان شيخنا^(٢) - رحمه الله - يسلك مسلماً آخر، وهو - أي: يوم عرفة - يوم عيد لأهل عرفة؛ لاجتماعهم فيه، كاجتماع الناس يوم العيد، وهذا الاجتماع يختص بمن

(١) وقد مثل بعض أهل العلم بهذا الحديث لـ «الحديث الشاذ» في كُتُب مصطلح الحديث، وبخاصة على زيادة «يوم عرفة» فيه، كما كنتُ ذكرته في «التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية» (ص ٣٠ - الطبعة الأولى)، ثم تنهتُ إلى أن الإمام السخاوي قد قال في «فتح المغيث» (١٨٦/١) - بعد أن ذكر تصحيح ابن حبان وابن خزيمة والحاكم والترمذي - له: «وكان ذلك [أي: تصحيحهم]؛ لأنها زيادة ثقة غير منافية؛ لإمكان حملها على حاضري عرفة».

قلت: ووافقهم الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «عمدة التفسير» (٧٤/٢)، وهذا هو الصواب - إن شاء الله - كما تراه هنا بدلالة -.

(٢) وهو شيخ الإسلام العلامة الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الثميري - رحمه الله رحمة واسعة -.

بَعْرِفَةَ دُونَ أَهْلِ الْآفَاقِ، وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ «السُّنَنِ» [وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ...].، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَوْنَهُ عِيداً هُوَ لِأَهْلِ ذَلِكَ الْجَمْعِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمْ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لَهُ -شَهَادَةٌ عَامَّةٌ-؛ فَطَرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ؛ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١١٢٣) عَنْ أُمِّ الْقُضَلِ بِنْتِ الْحَارِثِ.

وَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١١٢٤) عَنْ مَيْمُونَةَ -زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ-.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المَصَنَّفِ» (٧٨٢٠) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نُذْبَةَ -مَوْلَاةِ لَابْنِ عَبَّاسٍ-، قَالَتْ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ -يَوْمَ عَرَفَةَ-: «لَا يَصْحَبُنَا أَحَدٌ يَرِيدُ الصِّيَامَ؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ تَكْبِيرٍ، وَأَكْلٍ، وَشُرْبٍ».

وَرَوَاهُ مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» -مِنْ الطَّرِيقِ نَفْسِهِ- بِلَفْظٍ: «مَنْ صَحِبَنِي مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى؛ فَلَا يَصُومَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرُ اللَّهِ».

كذا في «المطالب العالية» (ق ٣٩/ب - النسخة
المسندة).

وعُثمان بن حكيم ثقة.

ونُدبته: عَدَّها أبو نُعَيْم - كما في «المعرفة» (٣٤٥٧/٦) -
وابنُ مَنده - في «الصحابة»، ووافقهما ابنُ الأثير في «أسد
الغابة» (٢٨٠/٦)، والذهبيُّ في «تجريد أسماء الصحابة»
(٣٠٧/٢)، وابن حَجَر في «الإصابة» (١٩٨/٨).

وقد صحَّ - موقوفاً - عن عبد الله بن عُمَرَ أَنَّهُ: نهى عن
صوم يوم عَرَقة.

رواه النَّسَائِي في «الكبرى» (٢٨٢٤)، والدُّولَابِي في
«الكنى والأسماء» (١٣٣/١) من طريق سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن
عمرو بن دينار، عن أَبِي الثَّوْرَيْن، عنه.

وحسنه شيخنا - رحمه الله - في «الضعيفة» (تحت
الحديث: ٤٠٤).

وأبو الثَّوْرَيْن اسمه: محمد بن عبد الرحمن الجُمَحِي؛
قال ابنُ عبد البرِّ في «الاستغنا في الكنى» (رقم: ٥٠٨):
«تابعي ثقة».

وفي «السُّنن الكبرى» (٢٨٢٣) و(٢٨٢٤) - للنسائي - عن
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : النهي عن
صيام عرفة في عرفة.

وقد وقفتُ للحديث المرفوع على طريق أخرى في
«معجم الطبراني الأوسط» (٢٣٤٨ - مطبوع)، رواه من
طريق محمد بن عبد الرحيم بن شروس^(١)، عن إبراهيم بن
محمد الأسلمي، عن صفوان، عن عطاء بن يسار، عن
عائشة... فذكره.

والأسلمي: متروك!!

والخلاصة:

أنَّ الحديثَ حَسَنٌ - على أقلِّ تقدير - لما ذكرت له - آثراً
من طرق وشواهد - مرفوعة وموقوفة -.

وأما هذا الطريقُ الأخير؛ فهو إنَّ لم يُنفعه فلا يضرُّه - إن
شاء الله -.

(١) وهو مُتَرْجَمٌ في «الجرح والتعديل» (٨/٨) دون جرح أو تعديل!

الخاتمة

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - إِلَيْهِ :

فَإِنْ كَانَ صَوَابًا : فَهُوَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَجَزِيلِ نِعْمَتِهِ .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ : فَهُوَ مِنْ ضَعْفِي وَتَقْصِيرِي ، وَعُذْرِي
أَتَيْ جِهْدُ فِي جَمْعِ أَطْرَافِ الْمَسْأَلَةِ ؛ فَقَهًا ، وَحَدِيثًا ،
وَأَصُولًا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وكتبه

أَبُو الْحَارِثِ عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ

- عفا الله عنه -

فِي الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ سَنَةِ (١٤٠٩ هـ)

٩/٣/١٩٨٩ م^(١) .

(١) ثُمَّ أَعَدْتُ النَّظَرَ فِيهِ ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ : فِي مَجَالِسٍ مِنْ غُرَّةِ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ (١٤٢٠ هـ) ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .

الفهارس:

- ١- مَسْرُودُ المراجع .
- ٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار .
- ٣- فهرس المواضيع والفوائد .

١- مسرد المراجع

- ١- «الأحاد والمثاني»، ابن أبي عاصم، السعودية.
- ٢- «ابن حجر ودراسة مصنفاته»، شاهر عبد المنعم، بغداد.
- ٣- «الأحاديث المختارة مما ليس في «الصحيحين»، الضياء المقدسي، السعودية.
- ٤- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، ابن بُلْبُلان، بيروت.
- ٥- «الأحكام الوسطى»، عبد الحق الإشبيلي، السعودية.
- ٦- «إرشاد الفحول»، الشوكاني، مصر.
- ٧- «إرواء الغليل»، الألباني، بيروت.
- ٨- «الاستغناء» في الكُنى، ابن عبد البر، السعودية.
- ٩- «الاستيعاب»، ابن عبد البر، مصر.
- ١٠- «أسد الغابة»، ابن الأثير، مصر.
- ١١- «الإصابة في تمييز الصحابة»، ابن حجر، مصر.
- ١٢- «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار»، الحازمي، حلب.
- ١٣- «اقتضاء الصراط المستقيم»، ابن تيمية، السعودية.
- ١٤- «الإكمال»، ابن ماكولا، الهند.

- ١٥- «الأنساب»، السمعاني، الهند.
- ١٦- «الإنصاف في أحكام الاعتكاف»، علي الحلبي، عمان.
- ١٧- «بداية المجتهد»، ابن رشد، مصر.
- ١٨- «بيان الوهم والإيهام»، ابن القطان، السعودية.
- ١٩- «تاريخ دمشق»، ابن عساكر، مخطوط، ومطبوع- لبنان.
- ٢٠- «تاريخ دمشق»، أبو زرعة، دمشق.
- ٢١- «التاريخ الكبير»، البخاري، الهند.
- ٢٢- «تبين العَجَب فيما وَرَدَ في فضل رَجَب»، ابن حجر، مصر.
- ٢٣- «تجريد أسماء الصحابة»، الذهبي، الهند.
- ٢٤- «تحفة الأشراف»، المزي، الهند.
- ٢٥- «تحفة المحتاج»، ابن الملقن، السعودية.
- ٢٦- «التحقيق الثبوت لما وَرَدَ في صيام يوم السبت»، عبد الله بن عبد الرحمن رمزي، السعودية.
- ٢٧- «تعجيل المنفعة»، ابن حجر، الهند.
- ٢٨- «التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية»، علي الحلبي، عمان.
- ٢٩- «تقريب التهذيب»، ابن حجر، دمشق.
- ٣٠- «التلخيص الحبير»، ابن حجر، مصر.

- ٣١- «تمام المنة في التعليق على فقه السنة»، الألباني، عمان.
- ٣٢- «التمهيد»، ابن عبد البر، المغرب.
- ٣٣- «تهذيب التهذيب»، ابن حجر، الهند.
- ٣٤- «تهذيب سنن أبي داود»، ابن القيم، مصر.
- ٣٥- «تهذيب الكمال»، المزي، بيروت.
- ٣٦- «الثقات»، ابن جبان، الهند.
- ٣٧- «جامع التحصيل»، العلاني، بغداد.
- ٣٨- «جامع العلوم والحكم»، ابن رجب، مصر.
- ٣٩- «الجرح والتعديل»، ابن أبي حاتم، الهند.
- ٤٠- «حكم صيام يوم السبت»، محمد شقرة، عمان.
- ٤١- «إلية الأولياء»، أبو نعيم، مصر.
- ٤٢- «دراسات في الجرح والتعديل»، محمد مصطفى الأعظمي، بيروت.
- ٤٣- «الدلائل الرفيعة في ذكر من صحت روايتهم عن ابن لهيعة»، علي الحلبي، مخطوط.
- ٤٤- «الدين الخالص»، محمود خطاب الشبكي، مصر.
- ٤٥- «الرباعي في الحديث»، الأزدي، عمان.
- ٤٦- «رسالة أهل مكة»، أبو داود، بيروت.

- ٤٧- «الرفع والتكميل»، اللكنوي، حلب.
- ٤٨- «الروض البتام في ترتيب وتخريج فوائد تمام»، جاسم الدوسري، بيروت.
- ٤٩- «الروضة الندية»، صديق حسن خان، مصر.
- ٥٠- «زاد المعاد»، ابن القيم، بيروت.
- ٥١- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الألباني، السعودية.
- ٥٢- «سلسلة الأديب الضعيفة»، الألباني، السعودية.
- ٥٣- «سنن ابن ماجه»، نصر.
- ٥٤- «سنن أبي داود»، مصر.
- ٥٥- «سنن الترمذي»، مصر.
- ٥٦- «سنن الدارمي»، دمشق.
- ٥٧- «سنن النسائي»، مصر.
- ٥٨- «السنن الكبرى»، البيهقي، الهند.
- ٥٩- «السنن الكبرى»، النسائي، بيروت.
- ٦٠- «سؤالات البرقاني للدارقطني»، السعودية.
- ٦١- «سير أعلام النبلاء»، الذهبي، بيروت.
- ٦٢- «شرح الألفية الحديثية»، العراقي، مصر.
- ٦٣- «شرح السنة»، البغوي، بيروت.

- ٦٤- «شرح معاني الآثار»، الطحاوي، مصر.
- ٦٥- «الشعائل المحمدية»، الترمذي، حمص.
- ٦٦- «صحيح ابن خزيمة»، بيروت.
- ٦٧- «صحيح البخاري»، مصر.
- ٦٨- «صحيح الجامع الصغير»، الألباني، بيروت.
- ٦٩- «صحيح سنن الترمذي»، الألباني، بيروت.
- ٧٠- «صحيح مسلم»، مصر.
- ٧١- «الطبقات الكبرى»، ابن سعد، السعودية.
- ٧٢- «الضعفاء»، العَقِيلِي، بيروت.
- ٧٣- «غريب الحديث»، الحَزَنِي، السعودية.
- ٧٤- «فتح الباري»، ابن حَجَر، مصر.
- ٧٥- «فتح المغيـث»، السخاوي، مصر.
- ٧٦- «الفروع»، ابن مفلح، مصر.
- ٧٧- «الفوائد»، تَمَام الرَازِي، مطبوع على الآلة الكاتبة.
- ٧٨- «فيض القدير»، المُنَاوِي، مصر.
- ٧٩- «القول الثبـت في حكم صيام السبت»، يحيى عيد، مطبوع على الآلة الكاتبة، ونشر في مجلة الشريعة- الأردن.

٨٠ «القول الثبت في حكم صيام السبت»، محمد الحمود النجاشي،

الكويت.

٨١ «الكنى والأسماء»، الدولابي، الهند.

٨٢- «لسان الميزان»، ابن حجر، الهند.

٨٣- «مجمع الزوائد»، الهيثمي، مصر.

٨٤- «المجموع»، النووي، مصر.

٨٥- «المحرر»، ابن عبد الهادي، بيروت.

٨٦- «المحلى»، ابن حزم، مصر.

٨٧- «مختصر الشمايل المحمدية»، الألباني، عمان.

٨٨ «الاستدرك»، الحاكم، الهند.

٨٩- «المسند»، أحمد بن حنبل، مصر.

٩٠- «مسند الصحابة»، الروياني، مخطوط، ومطبوع - مصر.

٩١- «مسند الطيالسي»، الهند.

٩٢- «مشكاة المصابيح»، التبريزي، بيروت.

٩٣- «مشكل الآثار»، الطحاوي، الهند، وبيروت.

٩٤- «المصنّف»، ابن أبي شيبة، الهند.

٩٥- «المصنّف»، عبد الرزاق الصنعاني، بيروت.

٩٦- «المطالب العالية»، ابن حجر، النسخة المخطوطة المسندة.

- ٩٧- «المعجم الأوسط»، الطبراني، السعودية، ومصر.
- ٩٨- «معجم الصحابة»، ابن قانع، السعودية.
- ٩٩- «المعجم الكبير»، الطبراني، بغداد.
- ١٠٠- «معرفة الصحابة»، أبو نُعيم، السعودية.
- ١٠١- «المعرفة والتاريخ»، يعقوب الفسوي، بغداد.
- ١٠٢- «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة»، السيوطي، الكويت.
- ١٠٣- «المقاصد الحسنة»، السخاوي، مصر.
- ١٠٤- «المنتخب من المسند»، عبد بن حميد، مصر.
- ١٠٥- «المؤتلف والمختلف»، الدارقطني، بيروت.
- ١٠٦- «ميزان الاعتدال»، الذهبي، مصر.
- ١٠٧- «الناسخ والمنسوخ»، ابن شاهين، الأردن.
- ١٠٨- «نصب الراية»، الزيلعي، مصر.
- ١٠٩- «الهداية بتخريج البداية»، الغماري، بيروت.

مجلات:

- ١١٠- مجلة الشريعة الأردنية.
- ١١١- جريدة الرأي الأردنية.

٢- فهرس أطراف الأحاديث

والآثار على الترتيب الهجائي.

٦٤	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
٨٠	أفضل الصيام صيام داود
٩٤	أفطر النبي في يوم عرفة
٦٤	أمرنا بوفاء التَّذْر ونُهينا عن صوم هذا اليوم (ث)
٤٣	إن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم
٥٨، ٤٣	إنهما يوما عيد للمشركين
٥٢	تريدون أن تصومني غداً؟
٤٧	تعالَي، فكلِّي
٤٤	زار النبي ﷺ عباساً في بادية لنا
٦٧	صام عثمان يوم عرفة في يوم حار (ث)
٨٠	صُم يوماً وأفطر يوماً
٦٥	صوم يوم عرفة يكفّر ستين
٤٩	صيام يوم السبت لا لك ولا عليك
٤٩	صيام يوم السبت لا لك ولا عليك (ث)

- ٤٣ كان رسول الله يصوم من الشهر السبت والأحد
- ٦٧ كانت عائشة تصوم عرفة في الحج (ث)
- ٥١ مَنْ صَامَ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَرَامٌ
- ٩٤ مَنْ صَحَبَنِي مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
- ٨٧، ٦٦ نَهَى عَنْ صَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ
- ٩٥ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ (ث)
- ٥٧ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ
- ٥٣ لَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ
- ٣٥ لَا تَصُومُ يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ
- ٤٥ ، ١٨ لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ
- ٥٠ لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ
- ٩٣ لَا يَصْحَبُنَا أَحَدٌ يَرِيدُ الصِّيَامَ (ث)
- ٩٢ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ

٣- الفهرس الإجمالي

مدخل	٥
مقدمة	٧
تعقب بعض الكتاب في زعمه أن لا خلاف في المسألة	٨
إثبات نقول العلماء في خلافة المسألة	٩
كتاب «القول الثبت في حكم الصوم يوم السبت» للحافظ ابن حجر	١١
الإشارة إلى من كتب في هذه المسألة	١٢
الفصل الأول: تفصيل طرق الحديث وإثبات صحته	١٦
ورود الحديث عن أربعة من الصحابة:	١٧
١- عبد الله بن بسر	١٨
فائدة عن تدليس التسوية	١٩
٢- الصماء بنت بسر	٢١
ما هي قرابة الصماء من عبد الله؟	٢٢
تضافر الرواة على أن الصماء أخته	٢٤
التبني على تصحيح في «تهذيب الكمال»	٢٦
٣- بسر بن أبي بسر المازني	٣٣

إيط	رواية عزيزة فيها إثبات أن «آل بُسر» سمعوا الحديث - جميعاً - من
بيان	بي <small>عليه السلام</small> ٣٤
إثبات	٤ - أبو أمامة ٣٦
الرد	نقد دعوى «تفرد» اثنين من الصحابة بهذا الحديث ٣٧
وذلك	الفصل الثاني : سرد الأحاديث المظنون فيها المعارضة ٣٩
معار	حديث الأول «كان يصوم من الشهر : السبت والأحد والاثنين...» ٤١
الرد	بيان أنه منقطع ٤١
شبه	الحديث الثاني «إنهما يوما عيد للمشركين» ٤٣
الرد	بيان أن فيه جهالة ٤٤
عود	الحديث الثالث : «صيام يوم السبت لا لك ولا عليك» ٤٧
وجو	بيان ضعفه مرفوعاً، وصحته موقوفاً ٤٩
دفع	توجيه معناه ٥٠
دفع	الحديث الرابع : «من صام في كل شهر حرام...» ٥٠
ملح	بيان شدة ضعف منده ٥١
بيان	الحديث الخامس : في النهي عن صيام الجمعة إلا يوم قبله أو بعده ٥٢
مهد	الفصل الثالث : الرد على أدلة المخالف وترجيح القول المختار ٥٥
ذكر	أدلة المخالف في تضعيف الحديث ٥٧
سبب	بداية الرد ٥٨

- بطل دعوى النسخ ، ودفع الشبهة الواردة في ذلك ٥٩
- يان أن لعصر الرواية شأناً مهماً في نفي الصحة ٦٠
- ثبات أن ما نقلوه عن الأوزاعي طعناً إنما هو دليل صحّة ٦١
- لرد على ما نقلوه عن تكذيب مالك للحديث ٦١
- ذلك من ستة وجوه ٦١
- عارضه بعض الأحاديث لحديث النهي ٦٢
- رد على ذلك من وجوه كثيرة ٦٣
- شبهة أخرى : النهي عنه لإفراده ٧٦
- رد عليها ٧٧
- نود على بدء ٧٨
- جوه أخرى في الردّ على التعارض المزعوم ٧٩
- فع شبهة اضطراب الحديث ٨٢
- فع شبهة الشذوذ ٨٣
- لمحق في تخريج حديث «نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة» ٨٥
- ان المراد من كلمة «شيخ» في اصطلاح المحدثين ٨٨
- يهدي بن أبي مهدي ذكروا أنه روى عنه اثنان ، وتعزيزهما بثالث . ٩١
- كر شاهد للحديث ٩٢
- سبب الفطر في عرفة لمن كان فيها ٩٣

٩٤ ذكر بعض الشواهد الموقوفة
٩ طريق أخرى للحديث المرفوع، لكنها واهية
٩٧ الخاتمة
٩٩ الفهارس
١٠١ ١- مسرد المراجع
١٠٩ ٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار
١١١ ٣- الفهرس الإجمالي